

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٢٨

الثلاثاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

وأود كذلك أن أغتتم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناني لسلفكم، سعادة السفير غزالي إسماعيل ممثل ماليزيا، على إدارته النشطة والمتبصرة والرائعة في تسيير أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

في الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة، أكد زعماء العالم مجددا التزامهم الحاسم بالدفاع عن المقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. والتزموا بدعم الدور الرئيسي للأمم المتحدة في بناء التعاون الدولي والشراكة الدولية في مجال التنمية وتوليد الثقة بين الدول والشعوب من أجل تعزيز السلم والأمن العالميين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستستمع الجمعية أولا إلى خطاب من وزير الشؤون الخارجية في بابوا غيني الجديدة، معالي الأونرابل السيد كيلروي جينيا، عضو البرلمان.

ليس ثمة مؤسسة إنسانية كاملة، والأمم المتحدة ليست استثناء. وبالرغم من ذلك صمدت في وجه اختبار الزمن. إن أوجه النقص التي تعتور جهودنا الجماعية قد جعلت من الضروري بذل جهود من أجل الإصلاح البنّاء واتخاذ تدابير توجه نحو تعزيز وتنشيط الأمم المتحدة، منظمنا العظمى.

السيد جينيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم بابوا غينيا الجديدة شعبا وحكومة، أود أن أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني من المتكلمين في توجيه التهئة إليكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. ووفد بابوا غينيا الجديدة على ثقة بأنكم ستوجهون دفة هذه الدورة إلى خاتمة ناجحة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

والسياسات التي تعزز القدرات التكنولوجية للبلدان النامية وتحسن مشاركتها الفعالة في الأسواق الدولية بما في ذلك إمكانية الوصول إلى الائتمانات وقدرتها على الحصول على تكنولوجيا المعلومات.

وفيما يتعلق بالأولويات، تشعر بابوا غينيا الجديدة بالقلق العميق حيال الافتقار إلى التنفيذ الكامل لعدد من المبادرات والبرامج التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وبخاصة ما يتصل بمجالات أساسية مثل تمكين المرأة، ورعاية الأطفال، وحماية بيئتنا العالمية، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة.

ومن الأهمية الحاسمة أن ندرك أن الإصلاح التنظيمي وحده لا يضمن إيصال الخدمات على نحو فعال. فالأمم المتحدة تحتاج إلى ما هو أكثر من الابتكارات البيروقراطية والتكنوقراطية. إنها تحتاج إلى عملنا المتضافر. ولذلك فإن من الضروري أن ملتزم كدول أعضاء بتشجيع تطوير شراكات حقيقية، وأن نكون جادين في اتخاذ تدابير عاجلة وعملية لإزالة العقبات والحوجز التي تقف بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وبالإضافة إلى الدور التقليدي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، فإن هذه الهيئة الدولية الرئيسية ينبغي تجهيزها وتعزيزها لكي تقوم بالمزيد من العمل في صياغة المعاهدات والمعايير الدولية وتشجيع القواعد والممارسات الدولية التي من شأنها أن تحقق تنمية اقتصادية منصفة وعدالة اجتماعية لجميع الشعوب. إن الإنصاف والعدالة في جميع مجالات التنمية ينبغي أن يكونا هدفنا النهائي.

وأتساقا مع عملية الإصلاح، فإننا نرى ميزة وفائدة في إعادة النظر في التجمعات الإقليمية في سياق الأمم المتحدة كي تعكس الحقائق الجغرافية - السياسية الحالية. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد الدعوات التي أطلقتها نيوزيلندا وغيرها من بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ للنظر في إدراجها في تجمع آسييا - والمحيط الهادئ.

وأنتقل الآن إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن، وهو جهاز هام لاتخاذ القرارات في الأمم المتحدة بشأن شواغل الأمن العالمي. إن بابوا غينيا الجديدة، باعتبارها

لقد آمنت بابوا غينيا الجديدة على الدوام، وما زالت تؤمن، بفائدة الأمم المتحدة، وفي هذا السياق تشيد بالأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، على مبادرته الجسورة بأن نضطلع بدراسة مجموعة متكاملة من الإصلاحات الشاملة التي تستهدف جعل الأمم المتحدة أكثر استجابة للحالة الدولية المتغيرة.

وفي مقترحه، أكد الأمين العام على أن الهدف الرئيسي من الإصلاح لا يتمثل في جعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية فحسب، بل وأيضا في تحسين نظام إنجاز أعمالها وتماسك عملياتها من خلال التجديدات الإدارية. وبابوا غينيا الجديدة تؤيد تأييدا تاما تلك المبادئ الرئيسية الواردة في صفقة الإصلاح المقترحة. وينبغي، بل ويجب، أن يصمم الاتجاه العام للإصلاح صوب تعزيز منظومة الأمم المتحدة لكي تفي على نحو أفضل باحتياجات وتطلعات دولها الأعضاء. ومن المنطقي جدا بالنسبة لنا أن ننقل من مجرد مناقشة المسائل إلى تحديد الخطوات والاستراتيجيات العملية التي تمكن منظمتنا من أن تكون أكثر استجابة وقدرة على التصدي لتحديات العولمة والتحديث التي تتغير باستمرار ونحن نلج القرن المقبل.

وهذه التغييرات ضرورية لتعزيز الثقة العامة بالأمم المتحدة وتحسين قدرتها على بناء شراكة بين الحكومات والمجتمع المدني. وهذا من شأنه أن يمكن المنظمة من التصدي للتحديات الهائلة التي يواجهها المجتمع العالمي في مجال التنمية الاقتصادية والتحديات التي تفرضها الاختلافات السياسية والأيدولوجية التي تعصف بدول اليوم.

والإصلاحات المقترحة تنبع جزئيا من ضرورة ضمان النجاعة التشغيلية لأنشطة الأمم المتحدة واستدامتها. وتدرك بابوا غينيا الجديدة إدراكا كاملا المآزق الذي تعيشه الأمم المتحدة - حيث شحّت مواردها المالية اللازمة للاضطلاع بعملياتها حتى وصلت إلى درجة الإفلاس. ولا يمكننا أن نسمح باستمرار هذا الوضع.

إننا نوافق على الدور الذي تضطلع به المنظمة في مجال التنمية ونشيد به - أي وضع أطر للهيكل

في أن تحكم نفسها بطريقة تتماشى مع تطلعاتها السياسية.

فبعد تحقيق تصفية الاستعمار في كثير من أنحاء العالم - وهو أمر تفخر به الأمم المتحدة - نكون مقصرين في تأدية واجبنا النبيل إذا تجاهلنا شواغل وتطلعات شعوب الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وبعضها في جنوب المحيط الهادئ، التي لا تزال تناضل من أجل الحصول على استقلالها الذاتي سياسياً، بل وممارسة حقها في تقرير المصير. ونظراً للأهمية التي تعلقها بابوا غينيا الجديدة على هذه القضية، فإنها تشعر بالقلق العميق لأن المبادرات التي اتخذت مؤخراً فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار تقوض على نحو خطير أهمية الجوهر السياسي لهذا البرنامج وتؤثر عليه تأثيراً سلبياً. ونأمل في حسم هذه المفارقة ودياً وعلى وجه السرعة.

وتود بابوا غينيا الجديدة أن تذكر بأن كثيراً من الممثلين منا هنا لم نكن لنحتل أماكننا في هذا المحفل لو لم تكن أتاحت لنا الفرصة لممارسة ذلك الحق. ولهذا فنحن نحث هذه الهيئة على اتباع نهج أكثر جدية وجرأة في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار. وفي الاجتماع الذي عقده مؤخراً محفل جنوب المحيط الهادئ في راروتونغا، بجزر كوك، أكدت من جديد الدول الأعضاء في المحفل تأييدها لعملية تصفية الاستعمار.

وإقليم كاليدونيا الجديدة غير المتمتع بالحكم الذاتي ما زال موضع اهتمام كبير لدى محفل جنوب المحيط الهادئ، وقد تابعنا التطورات هناك على مدى السنين فيما يتعلق باتفاقات ماتينيون. وفي وقت مبكر من هذا العام أوفدنا بعثة وزارية من المحفل إلى الإقليم، بمساعدة حكومة فرنسا والسلطات في كاليدونيا الجديدة. ويسرنا أن نلاحظ أنه يبدو أن كل الأطراف في اتفاقات ماتينيون راضية عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاتفاقات. ولا تزال بابوا غينيا الجديدة تسلم بحق شعب كاليدونيا الجديدة في تقرير المصير وتحث كل الأطراف في الإقليم على المحافظة على التزامها بالتوصل إلى حل تفاوضي يكون ترتيباً خلفاً لاتفاقات ماتينيون لعام ١٩٨٨. ويجب أن يراعى في الترتيب الخلف الذي يتم التوصل إليه بالتفاوض رغبات كل

عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز، تؤيد تأييداً كاملاً الإعلان الذي اعتمده وزراء بلدان عدم الانحياز في الاجتماع الوزاري الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز - المعقود في نيودلهي، الهند، في نيسان/أبريل ١٩٩٧ - وأعيد تأكيده بعدئذ في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر الماضي. ويجب أن يعكس تكوين مجلس الأمن وطريقة عمله التغييرات التي وقعت منذ سنوات تشكيله، وأهم من ذلك، يجب أن يكون مرآة للوقائع الجغرافية - السياسية والاقتصادية الحالية.

وتعتقد بابوا غينيا الجديدة أنه ينبغي الاسترشاد في عملية إصلاح وتوسيع عضوية مجلس الأمن بمبدأ تساوي الدول في السيادة، والتوزيع الجغرافي العادل. كما أنه ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى الشفافية والمساءلة وإشاعة الديمقراطية في أساليب عمل مجلس الأمن وإجراءاته، بما في ذلك عمليات اتخاذ القرارات.

وينبغي أن يكون إصلاح مجلس الأمن شاملاً ومستنداً إلى القيم العالمية من أجل تعزيز شرعيته. والأهم من ذلك، ينبغي لمجلس الأمن بعد إصلاحه أن يفسح المجال أمام التمثيل المنصف من جانب البلدان النامية. وبالنسبة لمسألة العضوية الدائمة، فإننا نكرر موقفنا بشأن إدخال اليابان وألمانيا من الدول الصناعية ونؤيد أيضاً التمثيل العادل للبلدان النامية كأعضاء دائمين إضافيين، وخاصة البلدان التي تمتلك المقدره والقدرة على الإسهام في الشؤون العالمية.

وتؤيد بابوا غينيا الجديدة بقوة وجهة النظر القائلة بأنه لا ينبغي وجود أي تمييز فيما يتعلق بالامتيازات الممنوحة للأعضاء الدائمين، وبخاصة فيما يتعلق بممارسة سلطة حق النقض. وبمعنى آخر، ينبغي أن يتمتع جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بعد إصلاحه بنفس الامتيازات، من أجل الحفاظ على الإنصاف والتوازن الجغرافي/السياسي.

إن من المفارقات حقاً أن نشير في هذه الجمعية العامة إلى تناقض مواقف بعض دولنا الأعضاء التي تزعم أنها من أبطال وحماة مسائل حقوق الإنسان، ومع ذلك فإنها لا تزال تحافظ على أوضاع استعمارية تتناقض مباشرة والتمثيل الديمقراطي الحقيقي وحقوق الشعوب

للمساعدة بدون أن نضطر إلى التضحية بجوانب مختلفة من علاقاتنا القائمة بالفعل مع شركائنا الآخرين.

وفي هذا الصدد، نعترف بتايوان بوصفها شريكا تجاريا ذا اقتصاد دينامي، بدون أن يؤثر ذلك على سياستنا إزاء صين واحدة. ولما كانت تايوان تشارك في منظمات مثل مصرف التنمية الآسيوي، ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة التجارة العالمية، ومحفل جنوب المحيط الهادئ، بوصفها شريكا في الحوار، فإننا لا نرى أي سبب يحول دون تعاملنا المباشر مع تايوان فيما يتعلق بالتجارة والشؤون الاقتصادية.

لقد شهد العالم مرة أخرى تدهور عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن ندعو زعماء كل من إسرائيل وفلسطين إلى التعاون مع الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى التوصل إلى حل ودي لتفادي استمرار العنف، والتركيز على الطريق المؤدي إلى السلام. وتعتقد بابوا غينيا الجديدة اعتقادا راسخا أن حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه، وحرية في إقامة حكومته وتأكيد هويته هي من أهم الشروط التي يمكن أن تؤدي إلى السلام الدائم.

ويشجعنا أن نرى علامات إيجابية على التهذئة في رواندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، فنظرا للحالة المتوترة في تلك المنطقة، نحث من هم في مراكز السلطة، بمن فيهم جميع الزعماء في تلك المنطقة من العالم، على حسم خلافاتهم بالطرق السلمية لمنع استمرار سفك الدماء. وفي هذا السياق، فإنه مما يثلج صدورنا أن نرى منظمة الوحدة الأفريقية وهي تضطلع بدور هام في المساعي الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وتحتاج الأزمة في سيراليون إلى اهتمام عاجل، ونحن نضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في ندائه إلى العصابة الحاكمة العسكرية ونؤيد جهوده لتشجيعها على احترام حكم القانون وعلى بذل كل ما في وسعها لاستعادة الديمقراطية في ذلك البلد.

وعلى الجبهة الإقليمية، تتخذ بابوا غينيا الجديدة مبادرة هامة في إنشاء مركز إقليمي لمجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في بورت موريسبي.

المجتمعات، بما فيها الشواغل المتعلقة بتغيير التكوين الديمغرافي لكاليدونيا الجديدة.

إن الازدهار الاقتصادي والتطورات والتغيرات السياسية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا تزال موضع اهتمام بابوا غينيا الجديدة. وبوصفنا مراقبا خاصا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فقد أثلجت صدورنا المبادرات التي اتخذها زعماء الرابطة للجمع بين الأطراف المتحاربة في كمبوديا على مائدة مفاوضات عاجلة لتحقيق السلام والأمن. ويراودنا الأمل في عودة شعب تلك الحضارة القديمة إلى حياته اليومية مرة أخرى في بيئة يسودها السلام والأمن.

والصعوبات الحالية في شبه جزيرة كوريا والمطالب الإقليمية المتضاربة في منطقة بحر جنوب الصين لا تزال تشير قلق حكومة بلدي لأنها كلها تؤثر على المحافظة العامة على الأمن الإقليمي والدولي، وكذلك على أشكال التعاون الأخرى.

ولئن كنا لا نقتل من أهمية وقيمة علاقاتنا الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية، فإننا مع ذلك قد قمنا في عدد من المناسبات بحث كل من بيجين وتايبيه على حسم خلافاتهما الأساسية بهدف المحافظة على تعايش ودي بينهما.

وبالنظر إلى تغير المناخ الدولي المتمسم بالترايط العالمي، من المهم بالنسبة لكل الدول المحبة للسلام أن تبذل قصارى جهدها لتقليل مجالات العداوة التي يمكن أن تقوض السلم والأمن الدوليين على نحو خطير. ولهذا يقع على الأمم المتحدة التزام بالمساعدة في الحفاظ على بيئة عالمية آمنة يمكن فيها للنمو الاقتصادي والأشكال الأخرى للتنمية أن تواصل الازدهار لفائدة كل شعوب العالم ولمصلحتها العامة.

وبابوا غينيا الجديدة، في جهودها الرامية إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي، كان عليها أن تشارك كل الكيانات الاقتصادية في علاقات التبادل التجاري والعلاقات التجارية الخاصة بنا. وتمشيا مع التزامنا بكفالة مستقبل أفضل لشعبنا، نعتزم أن نتوسع في علاقاتنا الاقتصادية مع شركائنا في التجارة ممن أبدوا استعدادهم

محفل جنوب المحيط الهادئ. لها صلة بالبحر لا يمكن المبالغة فيها. فالبحر، إلى حد كبير، هو مصدر عيشنا.

ونحن نحث الأمم المتحدة على مواصلة القيام بدور رئيسي في التوعية العالمية بضرورة الاستخدام القابل للاستدامة للموارد البحرية والمحافظه عليها وإدارتها. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى تنسيق جهوده لتنفيذ الأولويات التي اتفق عليها أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للبيئة والتنمية المستدامة. ويساورنا قلق عميق من أن يكون مآل نتائج الدورة الاستثنائية كتب المؤرخين والأكاديميين، إن لم توضع موضع التطبيق العملي. ونحث على إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للاحتياجات والشواغل الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة.

وهناك قضية بيئية تهم بابوا غينيا الجديدة وسائر الدول الجزرية الصغيرة في منطقة جنوب المحيط الهادئ كثيرا، وذات أهمية كبيرة لها، ألا وهي أثر انبعاثات غازات الدفيئة التي تسبب ارتفاع مستويات البحار وتغيير أنماط المتاح في العديد من الدول الأعضاء، لا سيما الدول الجزرية المنخفضة.

وقد أوليت هذه المسألة اهتماما ذا أولوية في الاجتماع الأخير لمحفل جنوب المحيط الهادئ في راروتونغا بجزر كوك، حيث أعربت بلدان المحفل عن قلقها العميق لأن البلدان التي تسهم إسهاما كبيرا في انبعاث غازات الدفيئة لم تحزن تقديما كافيا في هذه المسألة.

وبابوا غينيا الجديدة، بوصفها عضوا في محفل جنوب المحيط الهادئ، تحث بقوة جميع البلدان المعنية على بذل مزيد من الجهد للوفاء بالالتزامات التي قطعت بموجب معاهدة الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونحث أيضا جميع أطراف المعاهدة الإطارية على النظر بإمعان في مشروع البروتوكول الذي وضعه ائتلاف الدول الجزرية الصغيرة أثناء المفاوضات الدائرة، لا سيما في مؤتمر كيوتو القادم من أجل السعي إلى تحقيق أقصى ما يمكن من التخفيض في انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي من خلال بروتوكول ملزم قانونيا أو صك قانوني آخر.

ونود أن نعرب عن امتناننا للدعم المقدم من الدول الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ في جهودنا لإنشاء هذا المركز. وهدف مركز مجلس التعاون الاقتصادي هو المساعدة في مجال بناء القدرات في اقتصادات ١٣ دولة نامية جزرية صغيرة في منطقتنا بينما نستعد لمواجهة تحديات العولمة والتحرر. ونعرب عن امتناننا أيضا للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا لرؤساء بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ، أكد الزعماء من جديد على التزامهم بالحفاظ على منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، تمشيا مع الأهداف العامة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد رحبنا بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكررتنا تأييدنا لحظر نقل النفايات المشعة وغيرها من النفايات الخطرة عبر الحدود في المنطقة، وبخاصة لاتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية ومشروع الاتفاقية المعنية بالتمويل التكميلي.

وفي هذا السياق، نرحب بتصديق المملكة المتحدة على بروتوكولات معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، المعروفة بمعاهدة راروتونغا. ولا يزال الأمل يراودنا في أن تحذو الولايات المتحدة الأمريكية نفس الحذو، وندعوها إلى القيام بذلك في أقرب فرصة ممكنة.

وفي الدورة الماضية للجمعية العامة، سعينا إلى إبرام اتفاقات جديدة، بل وأبرمنا عددا منها، بما فيها علاقتنا بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كما أعربنا عن تأييدنا لعقد اتفاقية دولية لحظر كل الألغام المضادة للأفراد، وقد اشتركنا في عملية أوتاوا، وكان آخر اشتراك لنا فيها مؤخرا في أوصلو. وبابوا غينيا الجديدة، مثلها مثل غيرها من الدول الأعضاء في هذه المنظمة، تتخذ الترتيبات اللازمة لكي تصبح طرفا في هذه المعاهدة التاريخية عندما يفتح باب التوقيع عليها في وقت لاحق من هذا العام.

وفي غضون شهور معدودة، سنستهل السنة الدولية للمحيطات. وبابوا غينيا الجديدة، شأنها شأن سائر بلدان

السلمية المتصلة ببوغينفيل التي بذلتها جميع الأطراف المعنية، بما فيها شعب بوغينفيل وقادته وحكومة بابوا غينيا الجديدة وحكومات جزر سليمان واستراليا ونيوزيلندا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أردد ما قاله المتكلمون الآخرون الذين سبقوني. لنلزم أنفسنا، ونحن نعد العدة لاستقبال فجر الألفية التالية، ببناء شراكة حقيقية في التنمية تكفل بيئة مأمونة لأجيالنا الحاضرة والمقبلة.

إننا لا نتوقع ضمانات، ولا ينبغي لنا أن نتوقعها، ولكننا يجب أن ننظر بعيدا وبتوسع في البحث عن ضمانات. إننا لا نريد إحسانا ولن نسعى للحصول عليه؛ إلا أننا نطالب بالمساواة وزيادة المشاركة من أجل تنمية أكبر لشعبنا وتوسيع الفرص أمامها.

فبالتنمية والشراكات الحقيقية وتعزيز المساواة والعدالة في التجارة العالمية والاستثمارات يمكننا أن نحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لشعبنا، ونضمن رخاءه، ونضمن سلامة بيئتنا العالمية التي بدونها لا أمل في تحقيق سلام دائم في مجتمعاتنا اليوم وفي المستقبل. وعندما يتحقق هذا السلام فقط يمكننا أن نقول حقا إننا أوفينا بالتزاماتنا لما فيه مصلحة البشرية وفائدتها المشتركة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أحمد ولد منيه، الوزير الأمين العام لرئاسة الجمهورية في موريتانيا.

السيد ولد منيه (موريتانيا): يطيب لي في مستهل كلمتي، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن على ثقة من أن خبرتكم العالية وحكمتكم ستسهمان في إنجاح هذه الدورة، مؤكدا لكم تعاون وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية معكم، من أجل تحقيق الأغراض المنشودة.

كما أغتنم هذه الفرصة، لأسدي جزيل الشكر والتقدير لسلفكم سعادة السيد غزالي إسماعيل، على ما قام به من جهود دؤوبة، وما حققه من نتائج إيجابية، خلال توليه رئاسة الدورة السابقة.

وبالنسبة لبوغينفيل، دعوني أؤكد ثانية لهذه الهيئة أن بابوا غينيا الجديدة، كما قلت في بداية هذا العام في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لا تزال ملتزمة بالكامل بإيجاد حل سلمي ودائم للأزمة. ومن الواضح تماما أن شعب بابوا غينيا الجديدة، بما فيه أغلبية شعب بوغينفيل، يريد السلام وسيسعى بكل السبل المتاحة لإيجاد حل سلمي. وكما حدث في الماضي، سنواصل إعطاء شعب بوغينفيل كل فرصة ليشارك مشاركة تامة في عملية المصالحة.

وتعي حكومتي تماما آثار الأزمة على منطقتنا، لا سيما الآثار التي تمتد إلى جيراننا الأقربين. ونود اغتنام هذه الفرصة لنشكر البلدان المجاورة في منطقتنا على مساعدتهم في العملية السلمية. وأود أن أشيد بمساهمات استراليا، ونيوزيلندا على وجه الخصوص، في بدء وتيسير عقد مؤتمر السلام الذي ضم جميع قادة بوغينفيل، والذي أسفر عن توقيع إعلان بورنهام في تموز/يوليه الماضي. ويعقد حاليا في نيوزيلندا اجتماع متباعدة - محادثات بورنهام الثانية بين قادة بوغينفيل وممثلي حكومة بابوا غينيا الجديدة. ونحن متفائلون وواثقون بأنه سيكون بوسعنا تسوية الأزمة في إطار دستور بابوا غينيا الجديدة.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر، باسم حكومتي وشعبي، الحكومتين السابقة والحالية في جزر سليمان وشعبها على تسامحهم وتفهمهم. لا سيما عندما تعين عليهم أن يتحملوا الوطأة الكاملة لآثار الأزمة التي امتدت إلى بلادهم. وأود أن أشكرهم على اتفاقهم معنا على إبرام معاهدتين ثنائيتين هامتين خلال الإثني عشر شهرا الماضية، وهما: المعاهدة الإطارية الشاملة لتوجيه العلاقات الثنائية، واتفاق الحدود الأساسي. وحددت هاتان المعاهدتان النطاق الذي ستسير في إطاره علاقاتنا الثنائية، بما في ذلك آليات قانونية للتشاور والحوار تتصل بإدارة أكثر فعالية لحدودنا المشتركة، وهذا أمر حيوي لاحتواء أزمة بوغينفيل، بما في ذلك آثارها الممتدة إلى خارج الحدود.

وتعرب حكومتي أيضا عن امتنانها لقادة محفل جنوب المحيط الهادئ لا اعترافهم بأن بوغينفيل جزء لا يتجزأ من بابوا غينيا الجديدة، وإقرارهم بالجهود

ويمكن القول بأن الاستراتيجيات التي جرى تبنيها حتى الآن على المستوى الدولي، لم تنجح بما فيه الكفاية في تخفيف حدة المديونية في هذه البلدان، مما يستدعي اللجوء إلى حلول أكثر فعالية، مثل زيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، بحيث تكون كافية لتمويل الأولويات الإنمائية للبلدان النامية.

ولكن هشاشة الأوضاع الاقتصادية الدولية، لا تنسينا ما أحرز من تقدم في مجالات عدة، بفضل جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تنشيط التعاون الدولي، ووضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تواجه عالمنا اليوم.

فخلال السنوات الخمس الماضية، عقد المجتمع الدولي، تحت مظلة الأمم المتحدة، مجموعة من المؤتمرات والاجتماعات الهامة، تمخضت عن العديد من القرارات والالتزامات، انصبحت حول القضايا الإنمائية الرئيسية، واستهدفت الرفع من مستوى التنسيق والتعاون الدولي من أجل التنمية.

ومن أبرز هذه المؤتمرات والندوات: مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، المنعقد في نيويورك؛ مؤتمر قمة الأرض المنعقد في ريو دي جانيرو؛ مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان؛ مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية؛ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المنعقد في كوبنهاغن؛ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المنعقد في بيجين؛ مؤتمر القمة العالمي للأغذية، المنعقد في روما؛ مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المنعقد في اسطنبول؛ الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة المكرسة للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، المنعقدة هنا في نيويورك في حزيران/يونيه الماضي.

إن هذه المبادرات تعبر عن حرص منظمة الأمم المتحدة على مراعاة انشغالات واهتمامات المجتمع الدولي، خاصة ما يتعلق منها بقضايا التنمية على اختلافها. وعليها أن تواصل بذل جهودها في هذا الاتجاه، وأن تعمل على تنفيذ القرارات المصادق عليها في هذا الشأن.

ويسعدني أيضا أن أعبر لسعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، عن تقديرنا للجهود الحثيثة التي يبذلها منذ توليه مسؤولياته الجسام، من أجل ترسيخ الطابع الكوني لمنظمة الأمم المتحدة، وتعزيز مصداقيتها وقدرتها على تأدية المهام المنوطة بها، رغم صعوبة الظروف التي تكتنف الأوضاع الدولية.

وفي هذا الصدد، فإنني أقدر المبادرة الأخيرة التي قام بها الأمين العام، المتمثلة في تقديم مشروع لإصلاح منظمة الأمم المتحدة، يتضمن مجموعة من التدابير، من شأنها أن تساهم في تحسين أداء المنظمة. كما أن دراسة هذا المشروع بصفة معمقة، ستساعد في تبنيه من طرف كافة أعضاء المجموعة الدولية.

لئن كانت نهاية الحرب الباردة قد شكلت حافزا على تهيئة روح جديدة من الحوار والتعاون، على الصعيد السياسي الدولي، فإن الحاجة تدعو إلى تحسين الظروف الاقتصادية للبلدان النامية.

وفي الوقت الذي يتأكد فيه منحى الاقتصاد العالمي نحو المزيد من العولمة وتحرير التجارة الدولية، فإن البلدان النامية تواجه سلسلة من العقبات، مثل تباطؤ النمو وتراجع قيمة الصادرات، وانخفاض نسبة الاستثمار، وتناقص حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي عقبات ستحول دون اندماجها في الاقتصاد العالمي، وتدفعها لمزيد من التهميش، إذا لم تبادر المجموعة الدولية بمساعدتها على رفع هذه التحديات بشكل جدي وملمس.

كما تشكل ظاهرة تنامي حجم المديونية عبء إضافية أمام جهود البلدان النامية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها.

وفي هذا الخصوص، نذكر أن تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٦، يشير إلى أن العبء الكبير للمديونية، في عدد هام من البلدان الأقل نموا، قد وصل إلى حد يجعل من المستحيل عليها تقريبا مواصلة الإصلاحات الاقتصادية البالغة الأهمية. ويزيد من سوء الوضع أن المساعدة الإنمائية الرسمية، التي من شأنها أن تخفف من تأثير المديونية، قد وصلت في عام ١٩٩٦ إلى أدنى مستوياتها، من حيث القيمة الحقيقية، خلال ثلاث وعشرين سنة.

وقد كانت النتائج التي تحققت في هذا الخصوص مرضية، حيث بلغت نسبة القيد بالمدارس ٨٦ في المائة، وتوسعت التغطية الصحية للسكان بشكل ملحوظ، سعياً للوصول إلى الهدف الذي حددته منظمة الصحة العالمية، والرامي إلى توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠.

كما أنجزت برامج موسعة لتوفير مياه الشرب في العديد من مناطقنا الداخلية، وزودت معظم مدن البلاد بالكهرباء.

وبفضل برامج تستهدف فك العزلة عن مدننا الداخلية، تم تشييد العديد من الطرق الجديدة، كما تمت تغطية البلاد بشبكات اتصال حديثة.

وتترجم هذه الإنجازات تصميمنا على محاربة التخلف بجميع أشكاله، معتمدين، في المقام الأول، على جهودنا الذاتية وأيضاً على دعم شركائنا في التنمية.

ويطيب لي بهذه المناسبة، أن أعرب عن امتناننا وعرفاننا بالجميل، لكافة الدول الشقيقة والصديقة وللمنظمات والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية، التي دعمت جهود بلادي في هذا المجال.

إن من السمات الإيجابية للعلاقات الدولية في الآونة الأخيرة، تلك الجهود التي قامت بها المجموعة الدولية لتعزيز مبادئ هامة، مثل شفافية الحكم وصفته التمثيلية، وسيادة القانون واستقلالية القضاء، والتي كان من نتائجها، انتشار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في أنحاء كثيرة من العالم.

وإذا كنا نرتاح للتقدم الملموس الذي أحرز في هذا المجال، فإن علينا ألا ننسى أن الديمقراطية يجب ألا تقتصر على الإطار الوطني الضيق لكل دولة، بل يجب أن تشمل أيضاً العلاقات بين الأمم. ولهذا السبب، فإننا نولي اهتماماً خاصاً للجهود التي يبذلها الفريق العامل التابع للجمعية العامة، والمكلف بدراسة قضية التمثيل العادل في مجلس الأمن، وزيادة عدد أعضائه. ونرجو أن تفضي هذه الجهود إلى إضفاء المزيد من الشفافية على عملية صنع القرار داخل المجلس، وتحسين أساليب العمل فيه.

لقد تمكنت الجمهورية الإسلامية الموريتانية، تحت القيادة الرشيدة لفضامة رئيس الجمهورية، السيد معاوية ولد سيدي أحمد الطابع، خلال الإحدى عشرة سنة التي مرت على انطلاقة المسيرة الديمقراطية، من استكمال تنصيب المؤسسات الدستورية التي تعمل بشكل منتظم في جو تطبعه التعددية السياسية وتتعزز فيه سيادة دولة القانون، حيث لا يوجد في بلادنا أي سجين سياسي.

كما تتجلى ممارسة الحريات الأساسية، كحرية التعبير والتعددية الحزبية والحريات النقابية، من خلال تواجد عشرين حزبا سياسيا، وعدد كبير من الجمعيات والمركزيات النقابية، تمارس نشاطاتها بحرية مطلقة، كما تصدر عشرات الصحف والمجلات التي تعبر عن مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية.

وقد جرى مؤخرا، وبقا لترتيبات الدستور، تجديد غرفتي البرلمان، كما يتم حاليا الإعداد، في جو من الحرية والأمن والاستقرار، لتنظيم الانتخابات الرئاسية التعددية الثانية من نوعها، والتي ستجرى يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر المقبل.

وبمواكبة هذه المسيرة الديمقراطية، وطبقا لما قاله فضامة رئيس الجمهورية، السيد معاوية ولد سيدي أحمد الطابع وهو أننا:

"نطمح إلى بناء مجتمع عصري، يواكب مسيرة العالم، ويستوعب معطيات العلم والتكنولوجيا، مجتمع يحس بتحديات العصر ويعمل على رفعها".

جرى تنفيذ استراتيجية شاملة، تستهدف النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعبنا، وتجذير الممارسة الديمقراطية.

وهكذا تحظى ترقية المرأة ومحاربة الأمية بمكانة خاصة في البرامج الإنمائية. وتتركز الجهود على إتاحة الفرصة لأكثر عدد من المواطنين، لتمكينهم من ولوج التعليم والشغل والصحة، لينعموا بظروف حياة أفضل.

رفضها لكل ما من شأنه المساس باستقلال الكويت وسلامة أراضيها ومواطنيه، وتدعو إلى إيجاد تسوية عاجلة لموضوع الأسرى الكويتيين.

كما تؤكد موقفها الثابت في رفض أي إجراء يهدد وحدة العراق وسلامة أراضيها مطالبة في نفس الوقت، برفع الحصار المضروب على الشعب العراقي ووقف معاناته.

وتأمل أن يسهم تنفيذ القرار الخاص بالنفط مقابل الغذاء في هذا الاتجاه.

وفي منطقة الخليج أيضا، فإننا نجد دعمنا لدولة الإمارات العربية المتحدة، من أجل استرجاع سيادتها على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

في منطقة المغرب العربي، تسعى الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالتعاون مع أشقائها، إلى تحقيق الأهداف والطموحات التي تصبو إليها بلدان اتحاد المغرب العربي.

وبخصوص الصحراء الغربية، فإن بلادي استقبلت بارتياح الاتفاق الذي تم التوصل إليه، يوم الثلاثاء ١٦ أيلول/سبتمبر الماضي، في هيوستن بالولايات المتحدة الأمريكية، بإشراف السيد جيمس بيكر، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، بشأن القضايا الأساسية التي كانت تعوق تنفيذ مخطط تسوية نزاع الصحراء الغربية، الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية.

والجمهورية الإسلامية الموريتانية، لا يسعها إلا أن تؤكد استعدادها لبذل كل ما بوسعها من أجل تيسير تطبيق مخطط تسوية هذا النزاع.

وفيما يتعلق بالحظر المضروب على الجماهيرية العربية الليبية، فإننا نطالب برفعه. ونأمل في أن يتم التجاوب مع جهود جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، لإيجاد حل سلمي على أساس مبادئ القانون الدولي، بما يضع حدا لهذه القضية التي

ومن جهة أخرى، يتعين اعتماد أسلوب جديد من الدبلوماسية الوقائية، يمكننا من تفضي نشوب النزاعات وما ينجم عنها من كوارث إنسانية، مثل تلك التي شهدناها في الماضي القريب، أو التي نشهدها اليوم، عاجزين عن وقفها وإيجاد حلول لها.

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية، لتعبر عن انشغالها العميق أمام تعثر السلام، وما تشهده منطقة الشرق الأوسط من تطورات سلبية، تجلت في عدم تنفيذ الالتزامات والتعهدات وفقا للجدول الزمني المتفق عليه.

وإن بلادي، لترى أنه لا يمكن إقامة سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، ما لم يتم انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، ومن الجولان السوري وجنوب لبنان، ويتمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على أرضه.

كما تطالب بلادي باتخاذ التدابير الضرورية من أجل استئناف محادثات السلام على كافة المسارات، مؤمنة أن الأساس الصحيح للسلام الشامل والدائم والعادل، يظل قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وتدعو راعي عملية السلام إلى بذل مزيد من الجهود، حتى لا تضيع فرصة السلام في هذه المنطقة، وتتبدد الآمال في حلول عهد جديد من التعاون والوثام، تسخر فيه إمكانات وطاقت المنطقة لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها.

وفي هذا الصدد، تؤكد بلادي على ضرورة رفع الحصار المضروب على الشعب الفلسطيني.

كما تطالب المجتمع الدولي بتقديم التمويلات الضرورية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، لتضطلع بالمهام المنوطة بها.

وفي منطقة الخليج، لا تزال مخلفات الحرب تعكر صفو العلاقات وتحول دون عودة الوثام إلى تلك المنطقة.

والجمهورية الإسلامية الموريتانية، إذ تؤكد من جديد تعلقها والتزامها بقرارات الشرعية الدولية، لتجدد

جديد في قرب تحقيق الشعار الذي اعتمده جميعا عام ١٩٩٥، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة: "نحن شعوب الأمم المتحدة - متحدون من أجل عالم أفضل".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو الآن معالي وزير خارجية اريتريا، السيد هايلي ولد انساي.

السيد ولد انساي (اريتريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوالي بادئ ذي بدء سيدي الرئيس، بأن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وتضم اريتريا صوتها إلى أصوات المتكلمين السابقين في الإعراب عن الاعتراف بمزاياكم. فأنتم ترأسون دورة للجمعية العامة ستذكر بأنها، إلى جانب تركيزها على المسائل الدولية الملحة، ركزت أيضا على إصلاح منظمتنا. وفي حين أتمنى لكم النجاح في قيادتكم، أؤكد لكم أيضا كل الدعم والتعاون من جانب وفد اريتريا.

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأشيد بالممثل الدائم لماليزيا، سعادة السفير غزالي اسماعيل، للطريقة التي أدار بها أعمال الدورة الحادية والخمسين ولأشكر له اقتراحه المتميز ببعث النظر بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أعرب عن صادق امتناني للأمين العام الجديد للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، للطريقة الفعالة والدينامية التي يؤدي بها واجباته.

إننا نلتقي هنا عند منعطف حاسم في التاريخ. فبعد حوالي خمسين عاما، لم تعد السحب الداكنة المشؤومة للنزاع العالمي تخيم على الأفق. تلك الأيام الكالحة انقضت. وفي السنوات القليلة الماضية، خطونا خطوات كبيرة نحو جعل العالم أكثر أمنا للأجيال المقبلة.

إن الطريق نحو نزع السلاح أصبح أكثر سهولة بتوقيع ١٤٦ عيما عالميا في عام ١٩٩٦ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وصعد العالم أيضا الجهود للقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. والأهم من ذلك، أنه يبدو أن هناك مؤشرات واضحة على حدوث تغيير كبير في القيم والسلوك والتصورات، الأمر الذي سيدفع إلى خلق علاقات تعاون بين دول العالم، ومن

أضرت بمصالح الشعب الليبي وكافة الشعوب المغاربية الأخرى.

وفيما يخص الوضع في القارة الأفريقية، فإننا نأمل أن يساهم الاجتماع الوزاري الذي كرسه مجلس الأمن قبل أسبوعين لدراسة الوضع في أفريقيا، في إيجاد الحلول المناسبة لقضايا القارة.

وعلى صعيد آخر فإنني أود أن أجدد تشبث بلادي بمثل التشاور والحوار والتفاوض، باعتبارها السبل الوحيدة الكفيلة بحل الأزمات والنزاعات، وإزالة بؤر التوتر القائمة في مناطق عديدة من قارتنا.

وفي هذا السياق، فإن بلادي تجدد دعمها للجهود الرامية إلى تنشيط الجهاز المركزي لمنع النزاعات وإدارتها وحلها، التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية.

ففي جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، تعلق بلادي آمالا كبيرة على الجهود التي تقوم بها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، لاحتواء الأزمة القائمة في هذا البلد.

وترجو بلادي فيما يخص جمهورية الكونغو، أن يتم التوصل إلى إيجاد حل سلمي، يكفل عودة الأمن والاستقرار.

وفي سيراليون، نتمنى أن تعود الأمور إلى مجاريها تمشيا مع قرارات الشرعية الدولية.

إن منظمة الأمم المتحدة مدعوة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى التعامل بجدية مع القضايا المطروحة بإلحاح على المجتمع الدولي.

وإن نهاية الحرب الباردة، وإدراك المجتمع الدولي المتزايد لأهمية التنسيق والتشاور، يمثلان عنصرين إيجابيين من شأنهما أن يعطيا قوة الدفع اللازمة للمنظمة لرفع هذه التحديات ووضع أسس نظام دولي جديد يركز على مثل العدالة والتكافل، ويضمن السلم والأمن في العالم.

ولا شك في أن إدراكنا لحجم التحديات، وتضافر جهودنا من أجل رفعها، هما السبيل الأمثل لبعث الأمل من

ومع أنه من الحقيقي أن دولاً مختلفة، أو مجموعات دول مختلفة ستكون لها مفاهيم مختلفة بشأن ما يحتاج إلى تغيير، فإن أهم المسائل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار - كما يرى وفد بلدي - إذا ما كان للتغيير أن يكون هاما وله مصداقيته هي ما يلي:

أولا، هناك تحديان كبيران فقط يواجهان العالم اليوم: التنمية والأمن. وهذان بالطبع يتوقف كل منهما على الآخر. من الواضح أنه لن تكون هناك أية تنمية دون سلام. وأيضا، دون تنمية تحسن معيشة الشعب، ستكون مهمة ضمان السلم صعبة للغاية. يجب التصدي لهاتين المشكلتين في وقت واحد، كما ينبغي أن تكون أعمالنا موجهة إلى حل المشكلتين. وقد ظل التركيز موجهاً حتى الآن إلى الأمن، إلى حد الإضرار بالتنمية بما أسفر عن نتائج مأساوية. ولما كان السبب في هذا التفاوت - أي الحرب الباردة - لم يعد قائما، ينبغي ألا يكون من الصعب إيلاء قدر أكثر قليلا من التركيز للتنمية. ومع ذلك، كان هناك مؤخرا تركيز متزايد على الجوانب السياسية، وليس الجوانب الاقتصادية، للتنمية، أي على الديمقراطية وحقوق الإنسان. حقيقة أن الناس في كل مكان يطالبون بالحق في أن يتحرروا من الديكتاتوريات وأن يشاركوا بشكل هام في القرارات التي تؤثر على معيشتهم، وتجب مساعدتهم بقوة في هذا. ومع ذلك، يجب أن ندرك أيضا أن معنى حقوق الإنسان والديمقراطية يجري تحديده والتشكيك فيه، وأنها تعطي تفسيرات مختلفة. وأيضا كان الحال، فإن أي جهد لتطبيق معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان - وإن كان محددًا - لن يكون ناجحا ما لم تعالج الأسباب الجذرية للتخلف الاقتصادي والفقر بشكل فعال. لذلك، ينبغي لأي إصلاح للأمم المتحدة أن يمكنها من تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية بشكل أكثر قوة. وهذا وحده هو الذي سيساعد على سلامة الحكم، أي الديمقراطية وحقوق الإنسان والاستقرار، وسيعمل على القضاء على النزاعات داخل الدول وفيما بين الدول.

ثانيا، إن الأمم المتحدة هي لجميع دولها الأعضاء. وبالتالي، فإن زيادة اشتراك جميع أعضائها في أنشطتها حق يجب أن يمارس لضمان عدم استخدام سلطاتها ووظائفها بطريقة تعسفية. وهذا التطور من شأنه أن يعزز فعاليتها إلى حد كبير بوصفها الكفيل بحفظ السلام.

ثم تعزيز نظرة جديدة إلى السياسات المشتركة لحل المشاكل المتبادلة.

وفي الحقيقة ينبغي لنا، في الوقت نفسه، أن نتذكر أن العالم لا يزال يموج بزاعات قديمة وجديدة. ولا تزال تجثم على كوكبنا عوامل زعزعة الاستقرار، مثل تهديد الأمم والشعوب، والجرائم عبر الوطنية، واستخدام العنف والتهديد باستخدام العنف باعتبارهما من أدوات السياسة الوطنية. بالإضافة إلى هذا، يبدو أن النزاعات القديمة والجديدة في أوروبا، وآسيا وأفريقيا، تهدد أو تعكس اتجاه المكاسب العالمية التي تحققت في السنوات القليلة الماضية. ومن المأمول فيه أن تكون هذه هي الاستثناءات، لا القاعدة، وأن تمحى في المستقبل القريب باعتبارها أثارا من آثار الماضي. ومن المشجع في هذا الخصوص، أن نلاحظ أن مجلس الأمن عقد، خلال الأسبوع الثاني من دورة الجمعية العامة اجتماعا وزاريا لم يسبق له مثيل بشأن حالة الأمن في أفريقيا. وهذا سيشرح الأمم المتحدة على القيام بدور أكثر أهمية ومصداقية في دعم المبادرات الإقليمية لحل النزاعات الإقليمية.

وهكذا، ربما للمرة الأولى، هناك فرصة للقيام بإعادة تقييم مشتركة واقعية وحاسم لاشتراكنا في الشؤون العالمية وللتفاق على الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة. إن أعضاء الأمم المتحدة، سواء القدامى أو الجدد، يجب أن يرحبوا بهذه الفرصة لإبداء استعدادهم لمعالجة هذه المشاكل العالمية الجديدة، وعزمهم القوي على الاسهام بما يستطيعون لدعم الأمم المتحدة كي تصبح قوة هامة لها وزنها في العلاقات الدولية.

وفي السنوات الأخيرة، كانت هناك مطالبات مستمرة بإحداث تغيير في هيكل ومهمة الأمم المتحدة. إن هناك - دون شك - حاجة للإصلاح. والسبب الأكثر وضوحا هو أن المنظمة لا تزال اليوم أساسا نفس الكيان الذي أنشئ منذ أكثر من ٥٠ عاما في سان فرانسيسكو. لقد زادت عضويتها على ثلاثة أمثال ما كانت عليه في ذلك الوقت، وانضمت إليها منذ عام ١٩٩٠ عشرون دولة على الأقل. ومع هذا، لا يزال هيكلها أساسا على ما كان عليه. أيضا، المشاكل التي تواجه العالم مختلفة اختلافا جذريا عن ذي قبل حتى إن هناك حاجة ماسة إلى إعادة تنظيم الأولويات في مهمتها.

الدائمين في مجلس الأمن أن يأخذوا الوقت الضروري، ويسمحوا للآخرين أيضا أن يأخذوا الوقت الكافي لدراسة الموضوعات قبل أن يتخذوا قرارات نهائية بشأن هذه المسائل الهامة.

منذ أن حصلت إريتريا على الاستقلال في ١٩٩٣ شرعت في طريق بناء الأمة والتعمير والتجديد. واستلهمنا في هذا المسعى المبادئ الأبدية لنضالنا، التي تركز مبادئ العدالة والمساواة وحقوق الإنسان والفرص المتكافئة للجميع بما في ذلك بصفة خاصة الجماعات التي ظلت مهمشة حتى الآن.

وعلى مدى السنوات الست الأخيرة - لأننا حررنا بلادنا قبل سنتين من تاريخ إعلان الاستقلال بشكل رسمي اتخذنا التدابير الضرورية لإنشاء نظام يسوده السلم والاستقرار في منطقة من العالم غاب عنها السلم والاستقرار طيلة عقود كثيرة، ولتعزيز تقاليدنا الديمقراطية العميقة في الكفاح باعتماد دستور جديد وإجراء أول انتخابات إقليمية ديمقراطية، وأنشأنا دولة وهيكل حكومية تستهدف تحقيق التنمية، وأقمنا مجتمعنا خاليا من الفساد، وبنينا مدارس ومنشآت صحية في معظم المناطق في بلادنا، وقمنا بوضع سياسة اقتصادية ومالية تعزز قيام بيئة تشجع على الاستثمار وبالتالي تجعل بلادنا ميدانا جديدا للفرص المتسعة. وكان لهذه السياسات عوائد سياسية واقتصادية واجتماعية طيبة ومكنتنا من النظر إلى المستقبل بأمل وتفاؤل.

وفي علاقاتنا الخارجية استرشدنا بمبادئ أساسيين: الأول هو اقتناعنا العميق بأنه عندما تتوفر حسن النية يمكن حل جميع المشاكل عن طريق المفاوضات السلمية ودون اللجوء إلى العنف. والنتيجة الطبيعية لهذا الاعتقاد هي الاقتناع القوي بأن جميع الدول أيا كانت توجهاتها الإيديولوجية يمكنها العيش معا في سلام. هذه العقيدة تحدد السياسة الخارجية لإريتريا وتوجه علاقاتها مع جميع بلدان المنطقتين التي تقع فيهما، وهما منطقة البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي.

ومكنتنا ذلك من أن نقيم روابط صداقة وثيقة وممتازة مع إثيوبيا التي كانت في الماضي خصما لنا. وتأكدت علاقات الود والصداقة بشكل واسع في السنوات الأربع الماضية حيث أجرينا معا تنسيقا للأنشطة في الميادين

وقد لا يكون من الممكن التكلم بإخلاص عن منظمة عالمية تكون قراراتها - التي تتخذها قلة - ملزمة لسائر العالم. لم يعد مقبولا لسائر العالم، أن عددا صغيرا نسبيا من الدول، حتى بعد الزيادة المقترحة في عضوية أجهزتها الكبرى لصنع القرار يملي باسم السلم والأمن الدوليين، جدول أعمال الأمم المتحدة أو يفرض نظاما للسلوك الدولي. ومن المحزن فعلا أن نلاحظ أن نفس البلدان التي تجعل الديمقراطية شرطا في سياساتها الخارجية يتمسك بعناد بالاحتفاظ ببناد يقتصر على صفوة من الدول عند النظر في عضوية مجلس الأمن.

وعلى أي حال لا بد لأي نظام مستقبلي أن يبتعد عن تعاليم ومبادئ الحرب الباردة وأن يؤكد على العدالة الاجتماعية. فالعدالة والسلام مترابطان ولا يمكن أن ينفصلا، وبالتالي لم يعد هناك أي عذر يبرر إنكار التمثيل المنصف في الهيئات الرئيسية للمنظمة ويحرم الدول بصورة غير ديمقراطية من فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات التي تؤثر على مصائرها وعلى رفاه شعوبها.

وستعاني الأمم المتحدة من خطر التهميش إذا لم تأخذ بعين الاعتبار احتياجات وتطلعات معظم أعضائها، وإذا لم تقم ببناء الثقة بين أعضائها: الكبير والصغير، الغني والفقير، القوي والضعيف. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تبني هذه الثقة المتبادلة إلا إذا ما تأكد أن القواعد والمبادئ الديمقراطية مقبولة وتمارس من جميع أعضائها.

ثالثا، يتميز هذا العصر باللامركزية. ويتعين على الأمم المتحدة، حيثما كان ذلك ممكنا، أن تضع طرائق مناسبة تمكن المنظمات الإقليمية من الاضطلاع بمهام تستطيع أن تنفذها بشكل فعال. ولتحقيق هذا الهدف ينبغي للجمعية العامة أن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان دور مناسب للمنظمات الإقليمية وحتى دون الإقليمية، بدون أن تفقد دورها القيادي أو تقلل من دعمها.

رابعا، إن ضرورة عملية الإصلاح أمر مسلم به، ولكنها قد تحقق عكس النتائج المرجوة إذا سارعنا في اتخاذ قرارات يمكن أن نشعر بالأسف عند تطبيقها. ويتعين على الذين لا يطيقون حق النقض للأعضاء الخمسة

السبع الماضية لتعزيز عملية السلام فيما بين السودانيين. وليست لأي من أعضاء هذا الاتحاد مصلحة سوى أن يعم السلام في السودان. لقد أيد الجميع الحوار والتوفيق والتسامح. وكانوا مقتنعين بأن السلام يمكن أن يتحقق على أساس إعلان المبادئ الذي وضعته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بعد تقييم جاد للوضع السائد في هذا البلد.

ولكن المؤسف أن النظام السوداني بذل كل ما في وسعه حتى الشهر الماضي لتخريب عملية السلام التي كان قد قبلها بمحض إرادته. وهو يقبل الآن إعلان المبادئ. وأملنا أن يحترم التزامه وينفذ أحكام ذلك الإعلان. ولو حدث هذا فإنه سيؤدي عند حدوثه إلى دفع مبادرتنا إلى خاتمة ناجحة، وسيكون مبعثا باستتباب السلام والاستقرار في السودان.

وأود أيضا أن أشير إلى الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية فيما يتعلق بالحالة المساوية التي لا تزال موجودة في الصومال. ويجدر التذكير بأن أعضاء تلك الهيئة أعبوا بصورة جماعية وفردية على حد سواء عن بالغ قلقهم لاستمرار هذه الحالة الخطيرة طيلة سنوات عديدة دون التمكن من إيجاد حل عملي لها. وقد فشلت محاولات عديدة لجمع الأطراف المعنية حول مائدة المفاوضات. وفي الحالات التي نجحت فيها تلك المحاولات لم يكن بالإمكان التوصل إلى أي اتفاق، وحتى إذا تم التوصل إلى اتفاقات فإنها سرعان ما كانت تنتهك.

وفي السياق العالمي، فإن بلدي مقتنع تمام الاقتناع بأن التعاون الدولي يكتسي أهمية حيوية. وبغية تحقيق التنمية المستدامة، تشترك إريتريا في تعزيز التكامل الإقليمي والتعاون الدولي، نظرا لأنها تدرك تماما أهمية الشراكة في عملية التنمية. وتؤمن إريتريا بأن الشراكة لا يمكن ضمانها إلا عندما تتوفر استقلالية الخيار ويتم الاعتراف بالمساواة والتعامل على أساس تبادل المصالح.

ونحن في إريتريا مقتنعون بأن العالم سيستفيد من وجود أمم متحدة قوية، وهادفة، ودينامية. وبالتالي فإننا سنساهم، مهما كانت مساهمتنا متواضعة، في تهيئة الظروف اللازمة لجعل المنظمة قوة حقيقية تضمن السلم

السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وساعدتنا هذه العقيدة في نزع فتيل الصراع والتوصل إلى اتفاق مشترك لحل النزاع القائم بيننا وبين جمهورية اليمن بشأن جزر حنيش - ذوكرار الإريتريّة الواقعة على البحر الأحمر، بوسائل التحكيم السلمية. وقد أكدت دولة إريتريا مرة بعد أخرى تمسكها باتفاق المبادئ الموقع في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦ وأعربت عن التزامها بالقرارات التي تتوصل إليها محكمة التحكيم. ونظرا لأن الطرفين التزما بالتقيد بقرار محكمة التحكيم فإن حكومتي ترى أن الصراع قد حُسم بالفعل.

ومن سوء الطالع أن أفضل النوايا الحسنة لم تتمكن من تغيير العلاقات السيئة مع جار آخر، هو السودان الذي يصر على اتباع سياسة سوء الجوار وهناك صراعات بينه وبين جميع جيرانه ومع آخرين لا تربطه بهم صلة الجوار، وأصبح منبوذا على الصعيد الدولي بسبب سياسته المعروفة بتصدير الإرهاب إلى الخارج.

والدعامة الثانية في السياسة الخارجية لإريتريا هي التفاني في تحقيق العدالة والإنصاف. وتنبثق هذه السياسة من تعرض إريتريا لأهوال العدوان والاستعمار في أحلك فترات الحرب الباردة. وفي ذلك الوقت لم تجد التماساتنا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أذنا صاغية. ونتيجة لذلك تولد لدينا اقتناع بأن لا بديل للعدالة والمساواة لضمان تحقيق السلام في العالم. وأثر ذلك أيضا في سعينا لتحقيق الصداقة والتعاون مع جيراننا ومع الدول الأخرى، كما وطد جهودنا لتحقيق السلام والاستقرار في منطقتنا ووضع نهاية مبكرة للنزاع الأخوي في الصومال، وإيجاد حل عادل ومنصف للنزاع السوداني وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية بين بلدان المنطقة.

لا بد من أن ينتهي الصراع الذي يعصف بالسودان منذ أكثر من عقدين. إن انعدام السلام في السودان ترتبت عليه آثار خطيرة لمعظم جيرانه. ولذلك فإنهم يهتمون اهتماما حقيقيا باستعادة السلام الدائم والأمن والاستقرار في السودان.

ولتحقيق هذا الهدف فإن جيران السودان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بذلوا على نحو جماعي وانفرادي كثيرا من الجهد خلال السنوات

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليقدم خالص تهانیه
لأميننا العام الجديد السيد كوفي عنان بمناسبة توليه
منصبه الرفيع والسامي. ومما لا شك فيه أنه سي جلب رؤى
نافذة جديدة سيكون لها أثرها على المهام والمشاكل
الجسيمة التي تواجه الأمم المتحدة. ونود أن نعرب عن
تأييدنا لمبادراته الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من الإنجازات الكثيرة التي حققتها الأمم
المتحدة فإن الطريق ما زال أمامها طويلا. فلا يزال العالم
يعاني من الفقر، والأمراض بكل أنواعها - بل إن بعضها
يستعصي على العلوم الطبية - ومن الإرهاق، والصراعات
الإقليمية وخطر المخدرات، ولا يمكن أن يوجد أي سلام
حقيقي أو أمن حقيقي ما دام الملايين من الناس يذهبون
إلى مضاجعهم وهم يعانون من الجوع. ولا يمكن أن
تكون هناك أي راحة إذا كان الأغنياء يديرون
ظهورهم للفقراء ويعاملونهم على أنهم مجرد أرقام
إحصائية. إن الأمر يبدو كما لو كان الالتزام الآدمي
بمساعدة المحرومين قد تم التخلي عنه تماما في بعض
الأوساط.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين ما زالت بلدا
مسالما جدا، ومؤسساته الديمقراطية التي تعزز بها سليمة
لم تمس. وفي الآونة الأخيرة، تعرض نظامنا القضائي الذي
اشتهر بنزاهته على مر التاريخ لتمحيص دقيق بهدف
النيل منه. إلا أن نتائج التمحيص أثبتت سلامته الكاملة.
وقد علمتنا تلك الفترة الأليمة من تاريخنا دروسا عديدة.
وأصبحنا نعرف الآن أن هناك من يتظاهرون بصدافتنا
ويبتسمون في وجوهنا في الوقت الذي يحيكون فيه
المؤامرات للقضاء علينا. واليوم يصح القول بأن القوة
ليست هي الحق، وأن دولة صغيرة مثل دولتنا يمكنها أن
تتسلح بالشجاعة للتصدي للهجمات التي تأتي حتى من
أولئك الذين قد تكون لديهم قوة شمشون الجبار.

ولا تزال الآلام التي سببتها لنا قضية الموز تتزايد.
ويبدو أن التنبؤات عن احتمالات المستقبل كئيبة جدا.
فقد أدى الحكم الذي أصدرته مؤخرا منظمة التجارة
العالمية إلى جعلنا في حالة ذهول وشلل تام. وتحطم
المفهوم الذي يقضي بأن كل إنسان حفيظ لأخيه الإنسان.
هل يمكننا البقاء على قيد الحياة؟ وهل ستلقى صرخاتنا
من أجل تقديم المساعدة إلينا آذانا صمما؟ وماذا عن

والأمن الدوليين، بمعناهما الواسع والمرتكزين على عملية
التنمية.

ونلاحظ باهتمام وترحيب كبيرين مقترحات الأمين
العام للإصلاح. ونحن نقوم بدراسة هذه المقترحات
بعناية. ونؤيد تمام التأييد القيم والمبادئ الكامنة وراء
أهداف عملية الإصلاح كما أعرب عنها الأمين العام في
خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية، خصوصا
إشارته إلى النماذج الجديدة للتعاون.

واليوم، أؤكد للجمعية العامة التزامنا بالأمم المتحدة
ومبادئها ومقاصدها الجديدة، ورؤيتها لعالم جديد، وكذلك
التزامها المخلص بتعزيز السلام والتنمية الحقيقيين،
والدفاع عن قضية الدول الصغيرة والضعيفة والشعوب
المستضعفة. وقد يظن المرء أن دولة مثل أريتريا التي
خذلتها الأمم المتحدة بشكل منهجي خلال العقود الأربعة
الماضية قد تفكر مرتين قبل أن تلتزم نفسها بهذه
المنظمة. ولكننا كنا نؤمن دائما بأنه ليس هناك أي خطأ
في رسالة الأمم المتحدة؛ وقد أيدناها حتى في أيام
نضالنا. ومن المؤكد أننا لا نستطيع توجيه اللوم إلى
الرسالة بسبب قصر نظر الذين حملوا تلك الرسالة. إننا
نحث الآخرين الذين يشاطروننا مشاعرنا أن ينضموا إلينا
في إعطاء المنظمة الدعم المخلص الذي تستحقه وتحتاج
إليه إذا أريد لها أن تكون فعالة على النحو الذي نريده لها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن
لوزير الخارجية والسياحة والإعلام في سانت
فنسنت وجزر غرينادين، سعادة الأونورا بل البيان
ر. أ. آلان.

السيد آلان (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (ترجمة
شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئكم سيدي الرئيس على
انتخابكم بالإجماع. وإني لعلی ثقة من أن دورة الجمعية
العامة هذه ستكون تحت قيادتكم في وضع يمكنها من
معالجة القضايا الهامة المدرجة في جدول أعمالها.

وندين بالثناء أيضا لسعادة السيد غزالي إسماعيل،
للتوجيه المتوازن والفعال الذي اتسمت به قيادته للدورة
المنصرمة.

وخلال هذا العام، أصبحت سورينام وهايتي عضوين كاملتي العضوية في الجماعة الكاريبية. ونغتنم هذه الفرصة للترحيب بهما من جديد. كما أننا نلاحظ التقدم الذي أحرز منذ إعادة إرساء الديمقراطية في هايتي، وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة التقنية والمادية والمالية لذلك البلد. وسيمكن ذلك العون شعب هايتي من تعميق عملية الديمقراطية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة في البلد. وأود اغتنام هذه الفرصة لكي أعرب عن مواساتي لحكومة هايتي في المأساة البحرية التي حلت بها مؤخرا.

وفي منطقتنا، برهنت الطبيعة على قوتها الهائلة، والناس في مونتسيرات يفرون الآن من بركان ثائر يقذف بالحمم بين حين وآخر. وقلوبنا مع الناس هناك، وقد قمنا بكل ما في وسعنا لمساعدتهم. والجهود الرامية إلى المساعدة مستمرة في بلدي في هذه اللحظة التي أتكلم فيها. فلنأمل في أن يدرك من بوسعهم تقديم عون كبير مقدار معاناة شعب مونتسيرات. فقد حان الآن وقت العمل.

ويرحب وفدي بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٨ مكرسة لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها وتوزيعها بشكل غير مشروع. إن الذين يمارسون هذه التجارة يمكن نعتهم على نحو مناسب بأنهم تجار الموت. والتعاون الدولي هو السبيل الوحيد لمكافحة هذا الخطر.

وأود الآن أن أشيد بذكرى سيدة قضت نحبا مؤخرا ويشير اسمها مشاعر الإجلال الصوفي. وقد خلقت إرثا من العطف. وأشير هنا إلى الأم تيريزا. فقد شملت بعطفها الفقراء والمرضى والمعذبين، والأغنياء والمعدمين. وسيرة حياتها تدل على أنه حتى في هذا العالم القاسي لا يزال هناك أناس على استعداد لتقديم الآخرين على أنفسهم في خدمة لا يبتغون من وراءها لا جزاء ولا شكورا. لقد عاشت الأم تيريزا عقيدتها إلى أبعد الحدود. وندعو لها بالرحمة.

إننا نأمل أن يتسنى حل القضية المتعلقة بتايوان بشكل سلمي. وندعو من هم على جانبي مضيق تايوان

جيراننا؟ هل أصابهم الصمم، أم أنهم أصبحوا لا يعبأون بنا؟ إنني أعرف الآن سبب ذلك كله.

فالمال والجشع رفعت مكانتهما إلى مكانة الدين، وأصبح الناس ينظرون إلى الرعاية والاهتمام باعتبارهما رذيلة. وأصبح مستقبلنا مهددا. غير أنني على ثقة من أن سعة حيلتنا وإيماننا سيعبران بنا هذه الأزمة بسلام.

إن وفدي يرحب بفكرة إنشاء منطقة سلام في الشرق الأوسط. وندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات عاجلة وعملية من أجل إنشاء هذه المنطقة وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اتخذت بتوافق الآراء. كما أننا ندعو إلى وقف توزيع الأسلحة التقليدية وإنتاجها، وهو ما سبب معاناة جسيمة، في هذا القرن خاصة.

ولقد تسببت أعمال الإرهاب الأخيرة في قلق عميق. لم يظل الأبرياء يموتون؟ فميثاق الأمم المتحدة ينص على التسوية السلمية للنزاعات. والجانبان لهما حقوق ينبغي احترامها. ولا يمكن أبدا للعنف أن يكون حلا. فلنحتكم إلى العقل قبل سفك الدماء.

ويجب ألا نتسرع بنوعي عملية السلام في الشرق الأوسط. فالجروح التي ألحقت بها ليست قاتلة؛ والنزيف يمكن إيقافه، وإنعاشها أمر ممكن.

إنني أتطلع إلى اليوم الذي نرى فيه السلم ينتشر في تلك المنطقة التاريخية، ونرى فيه الناس يحاولون سيوفهم إلى سنان محارث ورماحهم إلى مناجل.

إن نصف الكرة الأرضية الذي نعيش فيه ليس بلا مشاكل. ومنطقتنا تؤمن بمحبة الجار لجاره، لذا فإن أية محاولة للتسبب في الألم والصعوبات التي لا ميرر لها لأي منا تؤثر علينا جميعا. وإن الذين يمارسون الضغوط، اقتصادية كانت أم قانونية، لن يجدوا من الترحيب. إن استراتيجية العزل الدبلوماسية قد فشلت. ومن الواضح أن تصريف الأمور لا يمكن أن يجري بالطريقة نفسها في القرن القادم. والدبلوماسية التي تعتمد على القهر يجب أن تتراجع أمام دماء الأخلاق في القضايا التي تهم منطقتنا.

عليها في بعض الدول الأعضاء، يجب أولاً أن تصبح ديمقراطية بالكامل.

وتبقى سانت فنسنت وجزر غرينادين عضواً وفيها ومخلصاً للأمم المتحدة، وملتزمة بتعزيز المبادئ النبيلة للميثاق. ولا بد لنا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نؤكد من جديد احترامنا الجماعي للمبادئ الأساسية للميثاق. ويجب أن تتلقى الدول الصغيرة في العالم تطمينات ثابتة من الدول الأكبر منها إلى أن مصالحها ستكون مضمونة وأن سيادتها ستكون محترمة.

وعندما نتكلم عن الأمم المتحدة، يجب أن نذهب بتصورتنا إلى أبعد من هذا المبنى. وإن أفعالنا هي التي سيُعتد بها في نهاية الأمر. أجل، إنه ما نفعله لأصغر أشقائنا. فالعود والبيانات لا معنى لها ما لم يكن ممكناً ترجمتها إلى أفعال. ويجب عدم النظر إلى هذه الهيئة أبداً باعتبارها تجمعاً لتجار الكلام، بل بوصفها هيئة تجمع الرجال والنساء الموجهين نحو العمل.

إن موارد كوكبنا محدودة، وحتى أن أكثر الدول المتقدمة اقتصادياً لا يسعها أن تتابع لوحدها تطبيق سياساتها بمعزل عن بقية العالم.

ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الأمم المتحدة لا تزال أفضل أمل للعالم. ويجب أن يعتمد هذا الأمل على الأفعال، وعلى تصميم راسخ على العمل الحاسم بما يحقق أفضل المصالح لهذه المؤسسة الكبرى - وفي الواقع مصلحة جميع بني البشر ولا تفسدها مصالح وطنية ضيقة أعاقت طريقنا خلال العقود الخمسة الماضية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل ستيفن كالونزو موسيوكا، عضو البرلمان ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في كينيا.

السيد موسيوكا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم، سيدي، بالنيابة عن وفد بلدي، عن تهنئي الحارة لانتخابكم رئيساً للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وإنني على يقين بأن عملكم سيحقق نجاحاً كبيراً طوال الدورة، ولا سيما في

إلى عقد مناقشات والتفاوض من أجل حل سلمي لعملية إعادة التوحيد التي التزم بها الجانبان. ونحن أبناء سان فنسنت وجزر غرينادين ممتنون جداً للمساعدة التي تلقيناها من تايوان، وأملنا أن يحترم المجتمع الدولي مساهمة تايوان في تحقيق التنمية، وأن تأخذ تايوان مكانها في المجتمع الدولي.

إن وفدي سيظل يؤيد الحقوق الأساسية لجميع الشعوب في تقرير مصيرها. ومما يثلج صدورنا أن نرى شعوباً تنال سيادتها وتبني دولها المستقلة بعد أن كانت تزرع تحت السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي. ونؤكد من جديد الحق الثابت لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير مصيرها.

أما إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه فله أهمية عظيمة مع اقتراب فجر الألفية الجديدة. ويود وفدي أن يؤكد أن المناقشات الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مبدأ المساواة بين الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل. كما أن هناك حاجة إلى الشفافية والمساءلة وإرساء الديمقراطية.

ولا يعترض وفدي على شمول مزيد من البلدان المتقدمة النمو بوصفها أعضاء دائمين في المجلس، إلا أننا نؤيد تأييداً كاملاً تمثيل كل المناطق الإقليمية بصفة دائمة، بما فيها منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وعملية الإصلاح لا يمكن معالجتها مجزأة. ولن نؤيد أي تغيير لا يشمل أمريكا اللاتينية والجماعة الكاريبية.

ويجب ألا يقتصر توسيع المجلس على المقاعد الدائمة، ولا يسعه أن يقتصر عليها. فمن الضروري زيادة عدد المقاعد غير الدائمة لإتاحة الفرصة لمزيد من البلدان أن تعمل في المجلس ضمن إطار زمني أقصر مدة. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بأن تكون المقاعد الإقليمية غير الدائمة بالتناوب بين البلدان التي ترغب في العمل في المجلس.

ولا بد أن نتذكر في هذه العملية عبارة "الديمقراطية" وأن نهتدي بها. وإذا أُريد لهذه الهيئة أن تحظى بالسلطة المعنوية لإحلال الديمقراطية أو التشجيع

والقومية. وإن الصراعات داخل الدول مزقت بعض دولنا، فيما تشكل تهديدا للأمن والتماسك الاجتماعي والتقدم الاقتصادي.

إن بعض هذه الصراعات أثبت وجود صعوبة في منعها أو إدارتها أو حلها. وسببت تحويلا للموارد من الأهداف الإنمائية إلى استثمارات غير منتجة. وتؤمن كينيا بالحل السلمي للصراعات، وتشجع على تسوية النزاعات عن طريق المفاوضات والوساطة والتسوية والتحكيم ضد استعمال القوة. ولقد صرف فخامة الرئيس دانييل ت. أراب موي، إلى جانب زعماء آخرين في أفريقيا، قدرا كبيرا من الوقت والموارد على جملة أمور منها تنسيق مبادرات السلام في جنوب السودان، والصومال، وبوروندي، ورواندا، وزائير السابقة.

ويسرنا أن نفيد بأن عملية السلام المتوقفة بشأن الصراع في جنوب السودان قد أعيد تنشيطها عقب مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في نيروبي بتاريخ ٨ و ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧، وقبلت فيه الحكومة السودانية إعلان المبادئ الذي يدعو جميع الفصائل إلى العمل معا. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال الاجتماع الوزاري للهيئة المنعقد في نيروبي بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وافقت أطراف الصراع على أن يكون يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موعدا للاجتماع المقبل. وتعتقد كينيا أن الأطراف يجب أن تتحلى بالشجاعة والإرادة السياسية للتفاوض بحسن نية. والمهم كذلك أن يؤيد المجتمع الدولي هذه العملية بنشاط عن طريق إتاحة الموارد المالية، فضلا عن ممارسة الضغط على جميع الأطراف بغية إعادة تكريس نفسها لإيجاد حل دائم للصراع. ونحن نشيد بمحفل الشراكة التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على دوره الداعم للمبادرة التي أطلقتها الهيئة.

إن الصراع الذي طال أمده في الصومال يبقى موضع قلق كبير لكينيا. واستمرار غياب تلك الدولة الشقيقة عن أسرة الأمم أمر يؤسف له في الواقع. ونُصِر على أن المصالحة بين الفصائل المتحاربة أمر هام في إيجاد تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة للصراع. وإن المجتمع الدولي، وبخاصة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية،

توجيهنا في مهمة إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها استعدادا لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا.

وأود أن أشيد بسلفكم السفير غزالي إسماعيل، الممثل الدائم لماليزيا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها مداولاتنا خلال الدورة الماضية.

وأغتنم أيضا هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام، السيد كوفي عنان، على ما يتحلى به من رؤيا وإخلاص في خدمة الأمم المتحدة.

إن إنشاء الأمم المتحدة على يد الأباء المؤسسين كان قرارا شجاعا. وعلى الرغم من أنه لا يزال يتعين تحقيق أهدافهم بالكامل، فإن كينيا على اقتناع بأنها لا تزال صالحة، ونبقى ملتزمين كامل الالتزام بتحقيقها. ولقد تحول العالم تحولا هائلا منذ التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو قبل ٥٢ عاما. فشهدنا نهاية المناقشة العسكرية والسياسية بين الشرق والغرب، وهي المناقشة التي أعاقت في بعض الأحيان صنع القرار في منظومة الأمم المتحدة. وأتيحت فرص جديدة، وتنوع دور الأمم المتحدة، ووضع المجتمع الدولي آمالا كبرى في المنظمة.

وتجري كينيا تحت القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس دانييل ت. أراب موي، إصلاحات سياسية واقتصادية جريئة بدأنا نجني فوائدها. ونحن ملتزمون بمواصلة تطبيق الوحدة الوطنية بغية تعزيز عملية إضفاء الطابع الديمقراطي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وعاقدون العزم عليها.

وإزاء هذه الخلفية أود أن أتناول بعض المسائل الواردة في جدول أعمال هذه الدورة.

إننا نلاحظ، لدى استعراض الأحداث التي جرت في الأعوام الماضية، أن الأمم المتحدة بذلت الجهود من أجل كفالة السلم والأمن الدوليين. ونشعر بالأسف إزاء عدم تحقيق المردود المتوقع من إحلال السلام بعد الحرب الباردة. فبدلا من ذلك، تراجع إجمالي حجم المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية، وكشفت آفة الصراعات والأزمات الإنسانية في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا، عن المدى المخيف للأعمال العدائية العرقية

ذلك نود أن نكرر من جديد ضرورة تعاون الطرفين، وخاصة يونيتا، تعاوننا كاملا في تنفيذ بروتوكول لوساكا، وهو الإطار المتفق عليه للسلام في أنغولا. ذلك أن أي بديل آخر في هذا الوقت سيضر بشعب أنغولا.

ومن النواحي الإيجابية، فنحن مسرورون للتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي مكن ليبريا من عقد انتخابات ناجحة، أسفرت عن انتخاب الرئيس تيلور. وفي هذا الصدد فإننا نشي على جهود الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والمجتمع الدولي والشعب الليبري للطريقة التي تمت بها الانتخابات. ونرجو لليبريا كل نجاح في مهمتها الصعبة في إعادة التعمير وبناء السلم بعد الصراع.

وتعتقد كينيا أن استمرار وجود الأمم المتحدة والدعم المركز للمجتمع الدولي ضروريان لإنعاش وإعادة تعمير ليبريا، بما في ذلك عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم في المجتمع. ونحن نرحب بعزم الأمين العام على إقامة مكتب لدعم بناء السلام في مونروفيا على أثر انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا. ونحن على اقتناع بأن ذلك سيساعد الحكومة الجديدة في جهودها لإعادة بناء اقتصاد ليبريا ويسهم في تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة.

وترحب كينيا بالتحركات الجديدة باتجاه استئناف المفاوضات بين أطراف الصراع في الشرق الأوسط. ونود أن نناشد الأطراف أن تلتزم بحسن نية باتفاقات أو سلو التي دخلت فيها وأن تمتنع عن الأنشطة التي يمكن أن تنسف عملية السلام. ومن الضروري استئناف الحوار بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية من أجل حل المشاكل المعلقة. وستواصل كينيا تأييدها للطرفين في سعيهما من أجل سلم شامل ودائم وعادل.

ونرحب أيضا بمبادرة الأمين العام في قبرص وبجهود المجتمع الدولي لجمع الطرفين على مائدة المفاوضات. وفي هذا الصدد فإننا نحبي المحادثات التي جرت وجها لوجه بين الطائفتين في سويسرا في ١١ آب/أغسطس الماضي. ويود العالم أن يرى الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية وهما يحلان مشكلة مضى عليها عقدان من الزمن. ولذلك تدعو الضرورة إلى تكثيف الجهود من أجل التوصل إلى حل دائم لتلك المشكلة. وإننا

ومنظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة تقوم بدور هام في المساعدة على تحقيق عملية المصالحة. والأزمة القائمة في جمهورية الكونغو هي بالمثل موضع قلق عميق لكينيا. ونحن نشعر بالقلق لانقضاء فترة ثلاثة أشهر منذ أن طلب رئيس غابون، عمر بونغو، إلى مجلس الأمن نشر قوة للأمم المتحدة للمساعدة في تطبيع الحالة في ذلك البلد. ونود أن نؤكد مجددا موقف منظمة الوحدة الأفريقية المعلن عنه في الاجتماع الوزاري الذي عقده مجلس الأمن مؤخرا ويقضي ببحث الأمم المتحدة على التدخل.

كذلك فإن الحالة في بوروندي تثير قلق بلادنا. ونحن نؤيد الجهود التي يقوم بها المعلم جوليس نيريري من أجل التوصل إلى حل عن طريق المفاوضات لمشكلة ذلك البلد. ونحن نحث الرئيس بيير بويويا أن يأخذ في اعتباره شواغل المنطقة دون الإقليمية والمجتمع الدولي بشكل عام وأن يعمل تجاه تسوية تفاوضية.

وتود كينيا أن تكرر الإعراب عن الموقف الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الصراع في سيراليون في الدورة الثالثة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول أو حكومات المنظمة المعقودة في هراري، زمبابوي، في حزيران/يونيه ١٩٩٧، بأن يتوقف المجتمع الدولي عن الاعتراف بالعصبة العسكرية الحاكمة. ونحن نؤيد جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في البحث عن حل للأزمة في ذلك البلد ونناشد العصبة الحاكمة أن تعيد سيراليون إلى حكم الدستور. ونحن على اقتناع بأن العمل السريع والحاسم من قبل المجتمع الدولي ضروري كما أكد على ذلك الرئيس تيجان كابا أثناء كلمته أمام الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

كذلك فإن حكومتي يساورها القلق بشأن التطورات السياسية في جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية بغرض الجمع بين الحكومة والأحزاب الأخرى سعيا وراء حل للمشكلة. ونحن نناشد شعب جزر القمر أن يعمل معا بشكل يحافظ على سيادته ووحدته الوطنية وكرامة بلده.

وقد كانت كينيا مشتركة في عملية السلام في أنغولا منذ عام ١٩٧٥. ونحن مسرورون للتقدم الذي حدث نحو الوصول إلى حل سلمي للأزمة المتطاوله في ذلك البلد. ومع

عقد في أواسطه. فقد كان مساهمة عظيمة في تحقيق إنهاء استخدام تلك الأسلحة التي تعيث فسادا في كثير من أجزاء العالم. وتثني كينيا على المجتمع الدولي لجهوده في وضع حد لاستخدام هذه الأسلحة المميتة.

إن من الملامح البارزة في السنوات الأخيرة زيادة العولمة في الاقتصاد العالمي. ومع أن الاقتصاد العالمي لا يزال يعكس نموا متواضعا، وكانت أعلى معدلات الأداء في شرق آسيا، فإن اقتصاد أفريقيا يظل متخلفا. ولا تزال القارة شديدة التأثر بالسياسات الاقتصادية الدولية المعاكسة والكوارث الطبيعية نظرا لقدرتها المحدودة على مواكبتها. واقتصادها يتسم بالفقر والتخلف. ودخل الفرد فيها هو أدنى دخل في العالم، ومعظم بلدانها غير قادرة حتى على إطعام سكانها. وفي نفس الوقت يستمر تهيمش القارة ويظل العامل الرئيسي في ذلك هو عبء الدين الخارجي الذي لا يطاق.

ونحن نرحب بالتدابير التي اتخذها المجتمع الدولي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لتخفيف عبء الديون. ومع ذلك فمن الواضح أن مديونية أفريقيا تظل عائقا صلبا أمام التنمية الاقتصادية للقارة برغم الجهود التي تبذلها بلدان كثيرة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. فهذه الجهود لم تلق دعما ماليا كافيا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، ونتج عن ذلك ضيق آفاق النمو الاقتصادي. ونحن نؤكد على ضرورة خفض أو إلغاء المديونية الثنائية والمتعددة الأطراف للدول المثقلة بالديون وإيلاء هذه المسألة اهتماما جديا. وتحت كينيا المجتمع الدولي على أن يحل أزمة الدين الخارجي بشكل جدي.

وبالإضافة إلى ذلك فإننا نأسف لأن هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه، وهو ٠,٧ في المائة لم يتحقق من قبل معظم البلدان المانحة، بل إنه تناقص إلى ما يقرب من ٠,٢٥ في المائة. ولذلك ينبغي في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل التنمية تناول هذه القضايا ووضع أفريقيا في منظور مناسب. وإننا لنناشد البلدان الصناعية أن تعكس الاتجاه التنافسي في المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تفي بالتزاماتها بالوصول بالمساعدة الإنمائية الرسمية إلى الهدف المتفق عليه. وتعتقد كينيا أنه إذا أريد للتنمية أن تحقق نتائج طيبة، فيجب أن تكون موجهة

ندعو المجتمع الدولي إلى أن يدعم المباحثات أيضا بالضغط على الجانبين والامتناع عن أي أنشطة يمكن أن تعرقل عملية السلام.

وتتطلب الطوارئ الإنسانية التي رافقت هذه النزاعات استجابة عاجلة من المجتمع الدولي. فهناك آلاف من الناس تأثروا بشكل أو بآخر. ويعاني اللاجئون والمشردون بدرجات متفاوتة معاناة يومية. وبينما نكرر الإعراب عن تأييدنا للعمل الذي تقوم به مفضوية شؤون اللاجئين وما يقوم به المجتمع الدولي، فإننا نشعر أن من الأمور الحيوية زيادة التنسيق والتعاون الوثيقين بين جميع الجهات الفاعلة تيسيرا لتكامل الجهود.

إننا ملتزمون بمناصرة المبادئ الإنسانية الدولية والقانون الإنساني الدولي. بل إن كينيا استضافت آلاف اللاجئين من منطقتنا. ولقد ضغطنا على مواردنا المحدودة من أجل توفير الراحة للاجئين، ولكن للأسف أساء بعضهم استخدام ضيافتنا وسببوا لنا مشاكل أمنية في بلدنا. وإننا نحث مفضوية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أن تعمل بشكل وثيق مع حكومة كينيا في رصد أحوال اللاجئين والتحقق من جدية لجوئهم عملا على حل تلك المشكلة.

وقد أسهمت كينيا وبلدان أفريقية أخرى بقوات في مختلف بعثات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. ونحن ننظر إلى تردد المجتمع الدولي في دعم عمليات حفظ السلام في أفريقيا على أنه خروج عن مسؤولياته بموجب الميثاق. ونحن ندرك ضرورة تضافر الجهود بين البلدان المتأثرة وغيرها من بلدان المنطقة في تسوية تلك النزاعات. ولذا فإن اشتراك المنظمات الإقليمية في منع الصراعات وإدارتها وحلها يجب ألا ينظر إليه باعتباره انتقاصا من مسؤوليات الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد أن دور حفظ السلام وإنفاذ السلام في جميع أنحاء العالم يظل مسؤولية الأمم المتحدة وعلى الأخص مجلس الأمن، وفقا للميثاق. وفي هذا الصدد تتوقع أفريقيا تناول مشكلة الصراع في الكونغو (برازافيل)، بنفس الطريقة التي اتبعت في حالة البلقان.

وترحب بلدي بنتائج المؤتمر الدبلوماسي بشأن الحظر الدولي الكامل على الألغام المضادة للأفراد الذي

وإذ تواصل الأمم المتحدة إدخال تدابير لخفض التبدد، من الضروري أن تكمل المنظمة الاستخدام الأمثل والعقلاني للتسهيلات المتوفرة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وبوصفنا دولة مضيضة لمقر الأمم المتحدة الوحيد في العالم النامي، نشعر بالقلق لعدم استخدام التسهيلات المتوفرة في مكاتب نيروبي بكامل طاقتها. وفي هذا الصدد، تود كينيا أن ترى الاستخدام الأمثل للتسهيلات المتاحة في نيروبي، مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ولذلك، نود أن نحث على الامتثال، الى أقصى حد ممكن، لقرارات الجمعية العامة التي تقضي بعقد اجتماعات في المقر المعني.

ونشعر بالقلق أيضا بسبب ما يعانيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من عدم كفاية في التمويل على الرغم من قدراتهما الهائلة. ونلاحظ حاجة هذين الجهازين التابعين للأمم المتحدة الى التعزيز عن طريق ترشيد ادارتيهما وتنظيميهما الماليين. وهما بحاجة، في المقام الأول، الى موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها من جميع المصادر بغية الوفاء بولايتيهما. وفي هذا الصدد، نود أن نطلب الى الأمين العام الاسراع بتنفيذ التدابير المتوقع منها إنعاش هاتين المؤسستين. وبالإضافة الى ذلك، نود أن نناشد أسرة البلدان المانحة أن تضي بالتزاماتها المالية وأن ترفع الحصار المفروض على الأموال المحجوزة من أجل تعزيز التشغيل الفعال لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وستواصل كينيا ضمان مناخ هادئ لعمل مكاتب الأمم المتحدة في نيروبي.

إن التحديات التي تواجه المنظمة في الألفية القادمة كثيرة ومعقدة. ومن الضروري إعادة هيكلة المنظمة لتمكينها من الاستجابة بالقدر الكافي للأولويات والتحديات الجديدة. وفي هذا الصدد، نود أن نشني على الأمين العام لطرحة تدابير ومقترحات للإصلاح ستوفر الأساس لمناقشتنا. وإننا نحث الأمين العام على القيام، على وجه السرعة، بتنفيذ التدابير التي تقع في نطاق ولايته لخفض التبدد وضمان الاستخدام الفعال للمرافق القائمة وزيادة التنسيق والتعاون داخل الأمم المتحدة.

إن كينيا ملتزمة بإصلاح الأمم المتحدة وستواصل المشاركة بنشاط في المناقشة. ونحن نتوقع أن تتم

نحو الشعب وأن تشترك فيها جميع الجهات الفاعلة، مع التركيز على تنمية الموارد البشرية، وتطبيقات العلم والتكنولوجيا، وخلق فرص العمالة والأنشطة المدرة للدخل.

إن لدى أفريقيا موارد طبيعية وبشرية هائلة، ولو أحسن استغلالها لأمكنها أن تولد ثروة لشعوب القارة. وكينيا ملتزمة بدعم التعاون بين الجنوب والجنوب، وتحث على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تعاون فعال. وفي هذا الصدد فإن كينيا والبلدان الأخرى في المنطقة تعمل على تعزيز التعاون الإقليمي عملا على إدماج اقتصاداتنا وتكاملها على المدى الطويل. ونود أن نناشد شركاءنا العمل على تكملة هذه الجهود بمضاغفة دعمها التقني والمالي. ونؤكد هنا أنه بدون تقدم اقتصادي واجتماعي لن يتحقق السلام.

إن تحرير الأنظمة التجارية والنهوض بنظام مفتوح وآمن للتبادل التجاري المتعدد الأطراف أمران حيويان لتسريع التنمية الاقتصادية. وأن كينيا، بوصفها عضوا في منظمة التجارة الدولية، ملتزمة بتحرير الأنظمة التجارية والاستثمارية على السواء. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يسمح للإجراءات الحمائية الانفرادية، التي تتناقض مع الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، أن تعطل هذه الترتيبات.

وإن كينيا ملتزمة بتنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة العديدة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو، ومؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المعقود في اسطنبول، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، وغيرها. ونشعر بخيبة الأمل لأن نتائج هذه المؤتمرات لا تزال، الى حد كبير، دون تنفيذ. وفي سياق تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ اتخذت بلادي خطوات إبداعية لحماية النظام البيئي والحفاظ عليه. وتشمل هذه الخطوات وضع برامج لزيادة الوعي العام، والتثقيف البيئي، وبرنامجا لحفظ البيئة في وادي ريفت الكبير، بما يكمل الاستخدام المتكامل للأراضي. ونحن نحث المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته من خلال توفير موارد جديدة وإضافية لتحقيق الأهداف المرجوة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على استعداد كينيا لدعم التدابير التي من شأنها تعزيز الأمم المتحدة وتحويلها إلى منظمة أكثر تركيزاً وتكاملاً قادرة على قيادة البشرية إلى الألفية القادمة. فلنسع جاهدين جميعاً إلى جعل المنظمة أكثر فعالية من أجل خدمة البشرية في السنوات القادمة. وقد عقدنا العزم على الإسهام بنصيبنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة.

طلب عدد من الوفود التكلم ممارسة لحق الرد. هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر على عشر دقائق للبيان الأول وعلى خمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ساريس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): طلبت الكلمة لأرد على بيان أدلى به نائب الممثل الدائم لتركيا يوم الجمعة الماضي، الموافق ٣ تشرين الأول/أكتوبر. ومن المؤسف أن تركيا اختارت هذه المناقشة للتهجم على بلادي وإدخال عنصر من عناصر المواجهة الصارخة في الفترة الحالية التي يسعى فيها المجتمع الدولي إلى بناء الجسور والتعاون السلمي في معالجة المسائل العالمية المعلقة. وقد أساء نائب الممثل الدائم التركي استخدام حقه في الرد ليظهر اليونان وكأنها الطرف الملموم، باستخدام أساليب التسلاعب بالألفاظ والتحريف والتضليل.

وأود أن أشير إلى البيان الذي أدلى به وزير خارجية بلادي أمام الجمعية لأؤكد أننا لا نزال ملتزمين بنهج إيجابي في علاقاتنا مع تركيا - ولكن دون أن ننسى أنه لم تكن السبب في أية مشكلة من المشاكل التي نواجهها من الآن لأنها حقيقية وليست دعاية لأن تركيا تقدم منذ عام ١٩٧٤ جردولا لا نهاية له من المطالب التي تتلاقى عند هدف واحد يتمثل في إعادة صياغة الوضع القائم في بحر إيجه؛ وأن اليونان ما برحت تتعرض لضغوط الادعاءات التركية المنتظمة على حقوقنا ومسؤولياتنا السيادية التي تمنحها لنا الاتفاقات الدولية؛ وأنه منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ واجهت اليونان مظاهر عدوانية للادعاءات الإقليمية المباشرة، والتي كان جارنا مستعدة

الإصلاحات بشفافية وبامثال تام للمبادئ الديمقراطية ومقاصد الميثاق. ونحن نرى أن المنظمة ليست بحاجة إلى تحول جذري وإنما بحاجة إلى تعزيز هياكلها وأجهزتها وتعديلها لزيادة فعاليتها.

ولدى إصلاح الأمم المتحدة، من الأهمية القصوى للدول الأعضاء أن تعترف بأن الاشتراكات غير المدفوعة تشكل عقبة رئيسية أمام فعالية المنظمة. ومن دواعي قلقنا أن الأمم المتحدة تواجه أزمة مالية سببها الرئيسي أن الدول الأعضاء لا تفي بالتزاماتها بموجب الميثاق. ولكي تتمكن الأمم المتحدة من الوفاء بولايتها بشكل فعال، ينبغي أن تتوفر لها سبل تمويل ثابتة ويمكن التنبؤ بها وكافية. ولذلك فإننا نحث الدول الأعضاء على اتخاذ إجراء ملموس لتسديد متأخراتها دون قيد أو شرط. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين أن يكون تعديل جدول الأنصبة المقررة نتيجة لقرار جماعي لإعادة توزيع العبء المالي مع مراعاة مبدأ القدرة على الدفع.

وترى كينيا أنه ينبغي إصلاح مجلس الأمن من أجل تحقيق الشفافية والمساءلة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه والتمثيل الإقليمي المتوازن. ولذلك نؤكد من جديد موقف منظمة الوحدة الأفريقية الداعي إلى توسيع عضوية المجلس في فئتيها إلى ما مجموعه ٢٦ مقعداً. ونؤكد مرة أخرى على أنه ينبغي أن يخصص لأفريقيا على الأقل مقعدان دائمان وخمسة مقاعد غير دائمة في المجلس بعد إصلاحه.

ونؤيد أيضاً الإصلاحات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي التي من شأنها تعزيز تكامل أنشطة المجلس وتحسين التنسيق فيما بينها. وينبغي أن يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمهمة التنسيق الفعال للسياسات الدولية وأنشطة الوكالات المتخصصة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكفل تعبئة الموارد للأنشطة التنفيذية التي لها أهمية حيوية لتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ونحن على اقتناع بأن تعزيز وإعادة تنشيط وظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيسرعان التنمية، وخاصة في ميادين التخفيف من حدة الفقر، والتدهور البيئي، والصحة، والمساعدة الإنسانية، في جملة ميادين أخرى.

دون الرجوع إلى أحكام ومبادئ القانون الدولي. ومثل هذا الحوار لا يقبله أي بلد، لأنه يمنح مشروعية لدعاوى لا أساس لها في القانون الدولي. ولا يستطيع المرء إجراء حوار مع جار ينوي الاستيلاء على أجزاء من أرضه الخاضعة لسيادته.

وقد اقترحت اليونان نهجا يتم تنفيذه خطوة بخطوة يهدف إلى تحسين العلاقات مع تركيا. ويسمح هذا النهج لتركيا بأن تعرض دعاواها المتعلقة بالسيادة على جزيرة إيميا على محكمة العدل الدولية، وبلجوء اليونان وتركيا إلى نفس المحكمة الدولية لحل المسألة المتعلقة الخاصة بتحديد الجرف القاري، ولاستئناف الحوار الذي جرى في السابق بشأن سلسلة من الموضوعات الثنائية.

وعلى عكس ما يزعم زميلي، من الصعب أن يعتبر الموقف التركي بناءً أو إيجابياً أو ينم عن الرغبة في المصالحة. والتصريحات العدائية المتكررة للسيد بولنت أجاويد، نائب رئيس الوزراء، خلال الأشهر القليلة الماضية، توضح بجلاء عكس ذلك. وكذلك التصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء التركي السابق السيد مسعود يلماز بأن "القانون الدولي لا ينطبق على حالة بحر إيجه".

وقد ظلت تركيا ترفض باستمرار النهج الواقعي الذي عرضته الحكومات اليونانية المتعاقبة بعد عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٩٥، بتقويض كل جهودنا ومقترحاتنا لتحسين وتطبيع العلاقات بيننا.

وخلال المسألة في العلاقات اليونانية - التركية بسيط للغاية، فيما يخص اليونان. فمن جانبنا ليست لدينا أية دعاوى أو خطط من أي نوع ضد تركيا. وليست لدينا مطالب من تركيا أكثر من علاقات حسن الجوار القائمة على أساس احترام مبادئ القانون الدولي والمعاهدات الدولية. ويحسدونا الأمل في أن تستجيب تركيا لذلك وأن توجه سلوكها في اتجاه معايير سلوك مقبولة بين الدول المتجاورة. ومثل هذا المنحى يغني عن التبادل الذي يجري حالياً.

وكنا خلال بياننا المشترك في مدريد، والذي لا يزال نلتزم به، قد دعونا جارتنا إلى أن يحترم الإطار الكلي

لدورها بعمل عسكري؛ وأن تركيا، إذ تتحدى المعاهدات القائمة بعد أكثر من ٧٠ سنة، تطالب على التوالي بجزر إيميا بالإضافة إلى عدد غير محدد من الجزر في بحر إيجه، وجزرة غافدوس، التي تقع في الجنوب الغربي لكريت، و"مناطق غير محددة في بحر إيجه" غير محددة، و"أية جزيرة لم تذكر بالاسم في المعاهدة"، و"التشكلات الجغرافية التي لم يحدد مركزها بعد باتفاقات دولية".

ولإنكار هذه الحقائق، لجأ نائب الممثل الدائم التركي إلى تحريف الحقائق. ومن أعمال التحريف هذه ادعاء الممثل التركي بأن اليونان تنكر القانون الدولي فيما يتعلق بمجالها الجوي، على الرغم من أن تركيا تحترم منذ عام ١٩٣١ حدود المجال الجوي اليوناني إلى مسافة ١٠ أميال بحرية.

وفي نفس الوقت حاولت تركيا أن تنازع في حق اليونان في مد مياهها الإقليمية إلى ١٢ عقدة بحرية، وهو حق مستمد من القانون الدولي كما حددت ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهددت تركيا في مرات عديدة بأن ممارسة هذا الحق المشروع ستكون سبباً للحرب، منتهكة بذلك أحكام المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، تسعى تركيا إلى فرض مركز الأعزل على جزر بحر إيجه، لتكون تحت رحمة القوات العسكرية الكبيرة العدد المستركزة على شاطئ تركيا. والأمثلة التي يقدمها غزو الجيش التركي لقبرص في عام ١٩٧٤ والغزوات المتكررة للأرض العراقية، تجعلنا مقتنعين بصورة جلية بسلامة قرارنا بأن نتخذ كل التدابير اللازمة وفقاً للقانون الدولي للحيلولة دون حدوث أية أمثلة جديدة لهذا النوع من "حفظ السلام" الذي يمارسه جيراننا.

والنظام القانوني لبحر إيجه حددته بوضوح المعاهدات الدولية، وخاصة معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣. وتوجد هناك حدود، إما عن طريق الاتفاقات الدولية، وإما عن طريق أحكام القانون الدولي. وتصير تركيا على أن كل قائمة الدعاوى المتعسفة التي قدمتها فيما يتعلق بسيادة اليونان أو حقوقها السيادية في بحر إيجه ينبغي أن "تحل عن طريق الحوار". إنه رمز ملائم له معناه التفاوض

لقد تعرض ممثل اريتريا لقضايا يعلم أنها من صنع خيالهم المريض. خيال يستهويه القتل والدمار. خيال قاصر عن استيعاب الحقائق المجردة. فالسودان الذي عاش فيه رئيس النظام اريتري لأكثر من عشرين عاما، وهي تفوق عدد السنوات التي قضاها في بلاده، يمنعه إرثه وتقاليده وأخلاقه من اتباع سياسات الإرهاب واستهداف الآخرين. ويعلم الجميع كم من قيادات الثورة اريتريّة تم تصفيتهم بواسطة النظام اريتري. ويعلم رئيس النظام اريتري أكثر من غيره أن القوائم طويلة ومعروفة لدى الشعب اريتري. وعملياته الإرهابية، بل أن مغامراته امتدت حتى خلال الأشهر المنصرمة حيث جرت عمليات التصفية والاختطاف لمعارضى النظام اريتري من الدول المجاورة.

وكان على ممثل النظام اريتري الذي أعطى نفسه الحق في أن يوجه الاتهامات جزافا ضد السودان أن يسعى والنظام الذي يمثله إلى معالجة المآسى التي سببها للشعب اريتري، نظرا لسياساتهم الحمقاء. إذ تسببت تلك السياسات في عدم عودة مئات الآلاف من اللاجئين اريتريين الذين يستضيفهم السودان وأصبحت الانتقائية هي السمة البارزة لسياسات النظام اريتري بشأن عودة اللاجئين، وهذا انتهاك سافر لكافة الأعراف والمواثيق التي تكفل الحقوق الأساسية والإنسانية للاجئين.

إن أمثلة عسف و صلف القيادة اريتريّة لكثيرة ومتعددة، نذكر منها تصريحات الرئيس اريتري عندما قال في ندوة بأسمرا بأن الجيش اريتري في حالة حرب مع السودان، وأن هدفه هو إسقاط النظام في السودان، وأن دعمه للمعارضه السودانية لتحقيق هذا الغرض لا تحده حدود إلا السماء. وعندما نقلت مراسلة وكالة الأنباء الفرنسية روث سايمون تصريحاته هذه قام النظام اريتري باعتقالها ولا تزال رهن الاعتقال. هذه الوقائع تبين لكم مدى الخطر الذي يشكله الرئيس اريتري على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وبلغ استهتار النظام اريتري بالاتفاقيات الدولية شأوا بعيدا حين قام، في خطوة غير مسبوقه في تاريخ العلاقات الدولية، بتسليم مبنى السفارة السودانية إلى شرادم ما يسمى بالمعارضة السودانية المسلحة التي يحتضنها النظام اريتري، بالإضافة إلى تشجيعه

القائم والممثل في القانون الدولي والمعاهدات، والذي حدد حدودنا وعلاقاتنا وظل قائما بلا نزاع خلال السبعين سنة الماضية، وأن يكف عن السياسات العدوانية والدعاوى المتعلقة بالأرض وأن يقدم لمحكمة العدل الدولية أية حجة يمكن أن يراها صحيحة فيما يتعلق بجزيرة إيميا.

ونحن ندعو تركيا مرة أخرى إلى أن تحتكم إلى الولاية القضائية العامة للمحكمة، كما فعلت اليونان، وأن تتبع نهجنا الواقعي لتوضيح المسائل التي تكدر علاقاتنا، انطلاقا من الروح التي وصفها بياننا المشترك في مدريد.

السيد عثمان (السودان): لقد تعرض ممثل النظام اريتري اليوم في بيانه أمام هذه الجمعية الموقرة لبلادي، موجها إليها اتهامات ساذجة وسخيفة وإني إذ آخذ الكلمة لممارسة حق الرد أرجو أن أوضح في مستهل حديثي أن المعني بهذا الرد هو النظام اريتري غير الناضج، وليس بأي حال من الأحوال الشعب اريتري الشقيق الكريم الذي تربطه بالشعب السوداني علاقات التاريخ والدم والمصير الواحد.

وأؤكد اليوم من على هذا المنبر أن الشعب اريتري موضع احترامنا ومكان تقديرنا، أما النظام اريتري فهو أداة تخريب وقتل وزعزعة في إقليمنا، يوجه سياسته دكتاتور متسلط ناكر للجميل يعرفه شعب اريتريا الكريم ويعرفه شعب السودان الذي تقاسم معه لقمة العيش في أحلك الأوقات طيلة الفترة التي عاش فيها في السودان والتي تجاوزت العشرين عاما.

وخلافا لجميع جيران السودان الذين تحدثوا أمام هذه الجمعية الموقرة مؤيدين جهود السلام في السودان، وآخرهم حديث معالي وزير خارجية كينيا قبل دقائق، والذي أكد التزام حكومة السودان بمساعي السلام. وخلافا لكل هؤلاء يشذ ويقف ممثل النظام اريتري ليتحدث عما أسماه بعلاقات السودان السيئة مع دول الجوار.

إن محاولة النظام اريتري توجيه الاتهامات إلى بلادي ما هي إلا محاولة ساذجة ترمي إلى ذر الرماد في العيون، وصرف الأنظار عن الأوضاع البائسة والقاسية التي يعانيها شعب اريتريا الشقيق منذ أن سيطرت الجبهة الشعبية على الحكم في اريتريا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأن المدة المحددة للمداخلة الثانية هي خمس دقائق. وهذا ينطبق على المتكلم التالي، ممثل تركيا.

السيد تانتش (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن رد ممثل اليونان على الأسئلة التي طرحتها في بياني في وقت سابق ممارسة لحق الرد لم يقدم أية إجابات توضح موقف اليونان المتعلق بالقانون الدولي أو النهج الانتقائي الذي تتبعه اليونان إزاء تنفيذه. ولا يبدو أن اليونان على استعداد لتوضيح معاييرها المزدوجة فيما يتعلق بمجالها الجوي الوطني ومجالها البحري في بحر إيجه، وفيما يتعلق بالمركز المنزوع السلاح للجزر الشرقية في بحر إيجه ولا بالنسبة لأساليب حسم النزاعات الإقليمية القائمة في بحر إيجه.

لقد سألتنا كيف يمكن لليونان أن تستخدم الجزر الشرقية في بحر إيجه لأغراض عسكرية في انتهاك للمعاهدات الدولية، وعدم الاتساق في المطالبة بمجالات جوية وبحرية في انتهاك لاتفاقية شيكاغو ذات الصلة.

وأشار ممثل اليونان أيضا إلى المزاعم الإقليمية لتركيا بالنسبة لليونان. ونود أن نؤكد على أنه في كل حالة هي موضع نزاع بين تركيا واليونان فإن من الواضح أن اليونان هي التي تدعي مطالب ليست لها وأن الموقف التركي إنما هو رد على مزاعم اليونان. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى برنامج الحكومة اليونانية السابقة الذي ينص على إنشاء منطقة تتكون من مناطق تخضع للهيمنة اليونانية، بما فيها ايروس الشمالية، ومقدونيا، وتراسي، والمنطقة الإيجية التابعة لتركيا، وشرق المتوسط وقبرص. هذه هي السياسات التوسعية التي تجبر تركيا على الرد.

وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٩٩٥ طرحنا سؤالا عما إذا كانت اليونان على استعداد لأن تعلن أنها لا تضم أية طموحات إقليمية فيما يتعلق بـ "الأوطان المفقودة" التي تشير إليها في برنامجها. ويسعدني أن أسمع بوجود تحرك في هذا الاتجاه.

الإرهايين وخاطفي الطائرات عندما رفض تسليم خاطفي الطائرة السودانية المدنية وعاملهم معاملة الأبطال في خرق واضح للمعاهدات الدولية.

أيحق لممثل مثل هذا النظام الذي يعلن الحرب على دولة جارة ويهدد علنا بإسقاط النظام فيها أن يكون عضوا بيننا في المنظمة الدولية التي همها الأول والأخير هو العمل على استتباب الأمن والسلم في العالم؟ أيحق لممثل هذا النظام الذي اتهم في بيانه اليوم، المنظمة الدولية بأنها خانت بلاده، أن يتحدث عن السلام في السودان؟

ولعل أبلغ شاهد على ذلك كله هو قيام هذا النظام بطرد موظفي مفوضية شؤون اللاجئين من أرضه والإهانة من قبل النظام الاريتري لهؤلاء الموظفين وهذا أصدق مثال آخر على عدم احترام النظام الاريتري للاتفاقيات والقوانين التي تنظم اللجوء واللاجئين. إن مغامرات النظام الاريتري ورئيسه المتسلط والتي تنم عن عدم النضج وعدم المسؤولية ليست سرا يذاع، وإنما هي ضجيج على رؤوس الأشهاد من غزو للدول المجاورة واغتصاب لأراضي الغير وانتهاك للسيادة والمياه الإقليمية واستخفاف بالدول الأفريقية، واستحقاقها في عقر دارها حينما حضرت اريتريا المستقلة أول مرة أول اجتماع لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وفي الختام، إننا لا نود أن نضيع وقتكم الثمين في الرد على النظام الاريتري غير المسؤول. ولا نريد أن نشغل هذه الدورة المخصصة لإصلاح المنظمة، لولا أن جرتنا ممثل النظام الاريتري الذي لا يعرف نظامه معنى قيمة وإصلاح المنظمة الدولية. ولكننا نود أن نشير إلى أن العالم أجمع يعلم تماما ما تحمله السودان من أعباء لأكثر من ثلاثين عاما دعما للشعب الاريتري في قضيته. وإننا لا نمتن على الشعب الاريتري، فهذا حقه علينا، ولكننا نوضح هنا العقد التي تمتلك النفوس المريضة في قيادة النظام الاريتري ونكرانها للجميل وردها له بانتهاك الحدود السودانية وغزوها له بالدبابات وزراعة الألغام وترويع المواطنين الأبرياء الذين آووه وتقاسموا معه لقمة العيش لثلاثة عقود.

وفي الختام، أود أن أقول بأنه لا يمكن تحقيق أي تقدم في قبرص من خلال خلط الأولويات. ينبغي أن يكون الهدف أولاً إيجاد حل عادل لمشكلة قبرص، وليس إيجاد أمر واقع. فالعنصر الهام في قبرص هو أن يقوم الحل على أساس حقائق الوضع. ومن الضروري أن نتحلى بالإخلاص والواقعية والروح البناءة والابتكار، وألا نخلص بين التنميات والحقائق.

السيد ساريس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إن ما قاله الآن نائب الممثل الدائم لتركيا إنما هو تكرار لما قاله من العام الماضي حول هذه القضية. ولا أعتزم الرد مرة أخرى على بيانات أدلى بها في العام الماضي.

أود فقط أن أضيف ما يلي، إن تركيا، وليست اليونان، هي التي تقوض دائماً القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بالانتهاك الصارخ لمبادئها الأساسية للغاية، أي بتطبيقها لسياسة خارجية تقليدية تتمثل في العدوان على البلدان المجاورة وغزوها واحتلالها عسكرياً، وبعادتها في التهديد باستخدام القوة وبالحراب، وبترويجها المتواصل لادعاءاتها الإقليمية ولغيرها من الادعاءات التوسعية، وأخيراً وليس آخراً، بتجاهلها التام لالتزاماته الدولية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأقليات.

وتركيا تُهين الجمعية العامة الآن، مما يزيد الطين بلة، بإصرارها على تشويه الحقائق من خلال الادعاءات الكاذبة والتي لا أساس لها. وأعتبر أن هذه الادعاءات لا تستحق الاستمرار في مناقشتها في هذه المنظمة.

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
طوال السنوات الـ ٢٣ التي مضت منذ الغزو التركي لقبرص واحتلال أراضيها، ظلت تركيا تحاول باستمرار إما أن تخفي نفسها من مسرح جريمة العدوان أو تشوه القضايا التي أصبح يطلق عليها الآن "مسألة قبرص".

وقد وصف ممثل اليونان ببلاغة فائقة سلوك تركيا بأنه كلام مزدوج وتشويه للحقائق. وأتفق معه في ذلك.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به وزير خارجية اليونان زاعماً أن اليونان تمتلك ٣٠٠٠ جزيرة في بحر إيجه، فإنه ينبغي لليونان أن تتذكر أنها لا تمتلك في الجزر في بحر إيجه سوى تلك التي انتقلت سيادتها بوضوح بموجب المعاهدات الدولية. إن بحر إيجه لم يكن أبداً تابعاً كله لليونان. هناك بلدان - تركيا واليونان - يتبعان على شاطئ ذلك البحر. وعندما يحاول أحد البلدين توسيع مياهه الإقليمية إلى مسافة ١٢ ميلاً فإنه يريد في الواقع الاستيلاء على ٧٠ في المائة من ذلك البحر، مما يقطع الطريق الحيوية للدولة الساحلية الأخرى المؤدية إلى المياه الدولية، وهذا انتهاك لحقوق تلك الدولة الساحلية. إن حقوق اليونان في بحر إيجه تنتهي حيث تبدأ حقوق تركيا. وتركيا ليست هي التي تتقدم بمزاعم في بحر إيجه؛ إنها ترد فقط على التهديد بأن اليونان تتقدم لتوسيع مياهها إلى مسافة ١٢ ميلاً، مما يقطع بالتالي المياه الدولية إلى تركيا.

إن تشويه الحقائق من الجانب اليوناني يثير أشد الدهشة والانزعاج عندما يتعلق الأمر بمسألة قبرص، التي استغرقت الجزء الأكبر من بيان وزير خارجية اليونان. إذ تود اليونان أن توهم الأطراف الثالثة بأن مسألة قبرص بدأت في ١٩٧٤، عندما ردت تركيا على المحاولة اليونانية بضم الجزيرة إلى اليونان، وقامت استناداً إلى معاهدة الضمانات لعام ١٩٦٠، بممارسة حقها في التدخل لمنع اليونان من ضم قبرص. فإذا كانت مسألة قبرص قد بدأت في ١٩٧٤، فكيف يمكن لليونان أن تفسر سبب وزع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في ١٩٦٤، قبل ٣٣ سنة، وقبل عشر سنوات من التدخل الذي أجبرت عليه تركيا لحماية القبارصة الأتراك من العدوان القبرصي اليوناني؟

ويكفيني الاستشهاد بالمطران مكار يوس، الزعيم القبرصي اليوناني، الذي تكلم في مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه، فور وقوع الانقلاب اليوناني. وهو بيان طويل يتناول فيه بإسهاب الغزو الذي قامت به اليونان، ولكي لا أهدر وقت الجمعية فإنني سأقرأ فقط واحدة من العبارات الأخيرة في البيان. قال المطران مكار يوس:

"إن انقلاب الطغمة العسكرية اليونانية هو غزو، وسيعاني من نتائجه شعب قبرص بأكمله، من يونان وأتراك". (S/PV.1780)

وقرار الجمعية العامة ٢٥٣/٣٧ يطالب مرة أخرى بسحب كل قوات الاحتلال، ويؤكد حق جمهورية قبرص في كل أراضيها وسيادتها عليها، ويدعو الدول الأعضاء إلى مساعدة الجمهورية في ممارسة هذا الحق وهذه السيادة. وتركيا، رغبة منها في عرقلة تنفيذ أحكام هذا القرار، وفي الاختفاء من مسرح الجريمة، سعت إلى إنشاء كيان في المناطق المحتلة من قبرص، وفعلت ذلك لكي يكون درعا يحميها من الإدانة العالمية. وقد أعلن قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) هذا الكيان باطلا بطلانا قانونيا، وطالب بانسحاب تركيا، ودعا المجتمع الدولي ألا يعترف بهذا الكيان الانفصالي وألا يساعده بأية طريقة. وجرى التأكيد مرة أخرى على أحكام قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) في قرار مجلس الأمن ٥٥٠ (١٩٨٤) وأعيد ذكرها في قرارات تالية عديدة.

ومن غير المقبول على الإطلاق أن يتكلم الممثل التركي عن المعاهدات أو أن يدعي أن تركيا قد اتبعت أحكام معاهدة الضمان حيث أن نفس هذه الجمعية وصفت وجود القوات هناك بأنها قوات احتلال وطالبت بانسحابها.

والسبب في عدم التقدم صوب إيجاد حل لمشكلة قبرص وفقا لتقرير الأمين العام في عام ١٩٩٤ هو انعدام الإرادة السياسية من جانب تركيا، ويتضح ذلك في رفضها سحب قواتها من قبرص. وقرار الجمعية العامة ٢٥٣/٣٧ ينص بدقة تامة على أن انسحاب قوات الاحتلال من جمهورية قبرص أساس جوهري لحل مشكلة قبرص حلا سريعا يقبله الطرفان.

ومعاهدة الضمان لا يمكن أن تعطي لتركيا حق استخدام القوة العسكرية، حيث أن ذلك يتعارض مع الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق، وأحكام الميثاق تجب أية معاهدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنتهي بذلك المناقشة العامة في الدورة الثانية والخمسين من الجمعية العامة. وقبل أن أعلن انتهاءها، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الختامية. وهي ليست موجزا للمناقشة حيث أنه ليس من مهمتي ولا من مسؤوليتي أن أقوم بذلك.

وعلى الرغم من وجود خلافات بين المجتمعات المحلية للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، وبخاصة من وجهة النظر الدستورية، فإن جوهر المشكلة لا يكمن في هذه الخلافات بين المجتمعات المحلية، بل في عمل تركيا العدواني واحتلالها المستمر لـ ٣٧ في المائة من أراضي قبرص، وإخراج ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة من ديار أسلافهم وأراضيهم، واستجلاب مستوطنين من أراضي تركيا إلى قبرص بغية تغيير التشكيل الديمغرافي للجزيرة، والانتهاكات الصارخة والمتواصلة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للقبارصة جميعا، اليونانيين منهم والأتراك على حد سواء.

والمشكلة ليست مشكلة مصر وفئات الدفاع، بغض النظر عما سمعناه الآن، ولا هي تتعلق بحق الدفاع عن النفس. فللدول، في كل الأحوال، حق الدفاع عن نفسها، وفقا للمادة ٥١ من الميثاق، بل إن من واجبها ذلك.

كما أن مشكلة قبرص لا تكمن في الطلب المقدم من حكومتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. فكما ذكرنا من قبل، قبرص ليست مستعمرة من مستعمرات تركيا ولا هي ولاية من ولاياتها. ومن السخريّة أن تفترض تركيا أنه يمكنها أن تقرر من يطلب ومن لا يطلب الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فقد أعلنت تركيا، وفقا لهذه الذريعة الواهية ضم الجزء المحتل من قبرص وإدماجه في صلب أراضي تركيا، مما يدل على سياسة أنقرة الخارجية المتقلبة، كما وصفت في صحيفة "وول ستريت جورنال".

وكما ذكرت، فإن القضية الهامسة التي تواجه الأمم المتحدة والجمعية العامة هي العمل التركي العدواني الذي ضاعف منه عدم تنفيذها، بل وتجاهلها الصارخ للقرارات والمقررات الرسمية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة. وتطالب هذه القرارات بسحب قوات الاحتلال، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وأراضيهم، واحترام حقوق الإنسان لجميع القبارصة.

ومن الغريب أن تركيا صوتت لصالح قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) الذي اتخذ بالإجماع، والذي أيدته قرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤)، مما جعله قرارا واجب التنفيذ.

المنظمة على التغيير وتكييف نفسها مع عالم ما بعد الحرب الباردة. صحيح لم تعوزنا الأصوات المنادية بالإصلاح؛ ولكن، مع عدم وجود مخطط معقول، بدا أن الفجوة بين العظات والإجراءات العملية من الصعب رآبها.

إنني مقتنع، بعد أن استمعت بانتباه إلى البيانات التي أدلى بها أثناء المناقشة العامة، أن المناقشة عكست تغيرا كبيرا في التصورات والمواقف. وبالنسبة لمسألة الإصلاح، أعتقد أننا خطونا خطوة صعبة نقلتنا من مستنقع الشك إلى أرض الممكن الصلبة.

لقد تناول كل المتحدثين تقريبا مسألة الإصلاح وأثنوا على تقرير الأمين العام (A/51/950)، الذي يتضمن برنامجا محددا لتجديد الأمم المتحدة. وكان أحد المواضيع الرئيسية أثناء المناقشة العامة. وفي هذا الصدد، من الإنصاف القول إن الجهود التي اضطلع بها الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة لقيت دعما سياسيا قويا. فقد رحبت جميع الوفود عمليا بمجموعة الإصلاحات المتكاملة الشاملة التي قدمها الأمين العام وأيدت الغالبية اعتمادها من حيث المبدأ.

وأكدت الوفود على الطابع الشامل لمجموعة الإصلاحات المتكاملة. وركّز أيضا بشكل واسع على جهود الأمين العام الرامية إلى إدخال عملية تحول على هيكل المنظمة القيادي والإداري. وكان هناك إدراك لضرورة التأكد من أن الإصلاح سيجري بوصفه جهدا متضافرا لإعادة تصميم هذه المنظمة وتقويتها لتلائم المهمة المتوقع منها أدائها في الحقبة القادمة، لا مجرد ممارسة لتخفيض النفقات. وفي نفس الوقت، أشار عدد من المتكلمين إلى أن بعض اقتراحات الإصلاح بحاجة إلى مزيد من الدراسة. وشُدّد على أهمية أخذ احتياجات وتطلعات الدول الأعضاء في الحسبان وضرورة تحقق توافق في الآراء والمشاركة التامة.

ويؤكد تركيز الدول الأعضاء أثناء المناقشة العامة على مسألة إصلاح الأمم المتحدة، بصورة عامة ومفصلة أيضا، أن الوفود تُسلم بالحاجة لاتخاذ إجراء عاجل بشأن هذه المسألة. وأوضحت هذه المناقشة بجلاء أن الدول الأعضاء تريد التحرك بسرعة لإعطاء الأمين العام

إنني مقتنع بأن المناقشة العامة في الجمعية العامة تؤكد مرة أخرى الدور الفريد والهام الذي تضطلع به الجمعية العامة داخل منظمتنا. وأثناء المناقشة العامة عولجت القضايا العالمية الرئيسية التي يواجهها المجتمع العالمي اليوم على أعلى المستويات السياسية. وقد تشرفنا بالاستماع إلى بيانات أدلى بها ١٧٦ متكلمًا، كان من بينهم ١٨ رئيس دولة، وولي عهد، و ١٤ رئيس وزراء، و ١٦ نائب رئيس وزراء ووزير خارجية، و ١١١ وزير خارجية، وأربعة وزراء آخرين، و ١٢ رئيس وفد.

وقد أصبح تقديم إحصائيات في نهاية المناقشة العامة تقليدا منذ فترة طويلة، ولكنني أود أن أحض على عدم غض الطرف عن هذه الأرقام بوصفها مجرد "حقائق للسجلات"، وإنما أن ننظر إليها بوصفها شهادة حية على الصبغة العالمية لمنظمتنا. أما الذين ينتقدون ويميلون إلى النظر إلى المناقشة العامة بوصفها مجرد مناسبة للإدلاء ببيانات عامة، فأعتقد أنهم شهدوا كيف كان الأسبوعان الماضيان دليلا ساطعا على جدية الدول الأعضاء وهي تنخرط في مناقشات بليغة ونشطة ومركزة ومثيرة للتفكير حول القضايا ذات الأهمية العالمية.

هل بوسعنا أن نفعل ما هو أفضل؟ ما من شك في ذلك، ولذلك، لم يكن مستغربا أن العديد من المتكلمين شددوا على الحاجة لتعزيز دور الجمعية العامة وتبسيط إجراءاتها. وينبغي ألا ندخر جهدا للتأكد من أن الجمعية العامة، بوصفها برلمانا عالميا فريدا، تُسيّر أعمالها بأكفأ الطرق وأكثرها عملية وإنتاجا. والآن، وفي هذا السياق، فإن المناقشة العامة الكثير من الوظائف المهمة، وإحدى هذه الوظائف الرئيسية، كما أعتقد، أنها مقياس دقيق للرأي العالمي، لا سيما فيما يتصل بالأمم المتحدة. وإذا ما نظرنا إلى الاثني عشر يوما الماضية من هذه الزاوية، فإنني أعتقد أن لدينا ما يبرر الاستنتاج بأن الريح رخاء.

بيد أننا نتذكر جميعا أنه قبل عامين تقريبا - ومن المفارقة أنها كانت عشية الذكرى السنوية الذهبية للمنظمة - كانت تحوم في الأفق غيوم الإحباط وخيبة الأمل المشؤومة. فقد تعرضت المنظمة لسيل من الانتقادات القاسية والهدامة في معظم الأحيان من مختلف الجهات، وساد شعور من عدم اليقين والشك في قدرة

أيسر كثيرا إذا توصلنا هذا العام إلى قرار بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

ومن المهم للغاية أن الأمم المتحدة حظيت في فترة التجديد والتغيير هذه بثقة الدول الأعضاء الكاملة أثناء المناقشة العامة، التي أعادت التأكيد على أهدافها الأساسية، وهي: صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون من أجل التنمية، وتقوية دور القانون الدولي، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وتشجيعها، وتوفير المساعدة الإنسانية.

وأظهرت المناقشة العامة أن المجتمع الدولي لا يزال يركز جهوده على حل أكثر المشاكل التي تواجه البشرية حدة. وبقي اهتمام الدول الأعضاء منصبا على المناطق التي يسودها عدم الاستقرار. وكانت الصراعات في الشرق الأوسط وفي منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا وفي آسيا الوسطى وفي البلقان مثار قلق خاص. وتركز الحوار أيضا على اصطباغ مشاكل الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال والفساد والاتجار غير المشروع بالأسلحة وتلوث البيئة، بصيغة دولية.

ويحق لنا أن نستنتج من المناقشة أن التصدي المناسب لهذه المسائل ينبغي أن يكون من خلال عملية مفاوضات مستمرة؛ وسياسة ثابتة لنزع السلاح، سواء في ذلك أسلحة التدمير الشامل أو الأسلحة التقليدية؛ وتعزيز التنمية المستدامة؛ وزيادة تقوية آلية حقوق الإنسان؛ وإعادة توجيه أنشطة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام تدريجيا نحو الدبلوماسية الوقائية.

وعلى الساحة السياسية، ظهر اتجاه واضح في التركيز على الوقاية أكثر من حفظ السلام وإنفاذ السلام. وجرى التركيز على وجود القسوات الوقائي أو سرعة تواجدهم لتجنب تصاعد الأعمال العدائية، وكذلك على بناء السلام بعد انتهاء الصراع كوسيلة لمنع تكرار الأزمات في المستقبل.

وقد احتل تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، واستئصال الفقر، وضمان أوسع مشاركة ممكنة في الاقتصاد العالمي الآخذ في الاتساع، والتكامل الإقليمي والتعاون، مكانا بارزا عن جدارة، في المناقشة العامة.

الولاية والتوجيه اللذين يحتاج إليهما للمضي قدما في برنامج إصلاحاته.

ومن المهم جدا ألا نضقد الزخم، وأن نترجم الإرادة السياسية الرفيعة المستوى والالتزام الذي أظهرناه أثناء المناقشة العامة لبرنامج الإصلاح المقترح إلى إجراءات محددة سريعة من جانب الجمعية العامة.

هناك وعي واضح باللحظة الحرجة التي وصلت إليها الأمم المتحدة. وبوسعنا أن نحقق النجاح في جهودنا المشتركة الرامية إلى بناء منظمة أكثر فعالية وقدرة على البقاء وأن نجعلها أفضل إعدادا للألفية الجديدة. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن نسترشد بالعقل والتسامح والتصميم.

لن تكون عملية إصلاح الأمم المتحدة كاملة إن لم تشمل مجلس الأمن. وقد أكدت المناقشة العامة ثنائية وجود اتفاق واسع النطاق على أن إصلاح هذا الجهاز هام جدا لسير عمله وتأكيد شرعيته. وفي هذا الصدد، ركزت الآراء على توسيع عضوية المجلس، على أن يؤخذ في الاعتبار التمثيل المنصف والحقائق الجديدة ومصالح مختلف المناطق. وشعرت وفود عديدة أيضا بالحاجة لجعل المجلس ديمقراطيا ولزيادة شفافية إجراءاته وأساليب عمله.

ويوجد تفاهم واسع النطاق أيضا يتمثل في أن إصلاح مجلس الأمن مسألة رئيسية للأمم المتحدة تتطلب قرارا مدروسا ومتوازنا بشكل جيد.

وقد أشارت الدول الأعضاء على وجه التحديد إلى الضرورة الملحة لوضع الأمم المتحدة على أساس مالي سليم باعتبار ذلك أمرا حتميا لنجاح عملية إصلاح المنظمة وإنجاز عملها. وقد ألقى موضوع استمرار الصعوبات المالية التي تواجهها الأمم المتحدة ظلالات من التشاؤم واضحة على المناقشة العامة. ولاحظنا توجيه نداءات قوية للدول الأعضاء المتأخرة للوفاء بالتزاماتها القانونية ودفعت المتأخرات المستحقة للمنظمة. وفي نفس الوقت ترددت الدعوة إلى أن الوقت قد حان لاعتماد جدول أنصبة جديد، يستند إلى مبادئ يتفق عليها، يعكس قدرة الدول الأعضاء على الدفع. وستصبح عملية الإصلاح

استفادة من تسهيلات خدمة المؤتمرات، بالإضافة إلى تحقيق وفورات على المستوى الوطني لصالح هذه المنظمة، وهو الهدف الذي يجب أن نسعى إلى بلوغه باستمرار. وسأواصل التعويل على تعاون الأعضاء خلال الفترة المتبقية من الدورة، حتى نتمكن من إنهاء عملنا في الوقت المحدد لنا.

وتم التأكيد بوضوح على أن عملية العولمة التي أصبحت الآن تأتي بفرص وأخطار للدول الأعضاء، يجب أن تؤدي إلى اتباع نهج متزايد التكامل في معالجة قضايا التنمية، وأن تعود بالنفع على جميع الدول. والحواجز التي ما زالت قائمة بغرض عرقلة الوصول إلى الأسواق الخارجية، والممارسات التمييزية والحماشية في التجارة الدولية، لا بد من إزالتها حتى نترجم إلى واقع التجارة الحرة العالمية التي نحلم بها.

ويجب أن يظل تحقيق النمو المطرد والتنمية المستدامة هدفا عالميا رئيسيا. كما أن هناك مشاكل دائمة مثل نقص المياه المأمونة والتهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي، ونضوب طبقة الأوزون والاحترار العالمي، وتدني إنتاجية الأرض، والتصحر. والنمو المطرد أمر أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان. وتعزيزه سيحسن مستويات المعيشة من خلال القضاء على الفقر والجوع والامية.

وشهدت المناقشة العامة أيضا تأييدا لتشجيع حقوق الإنسان وتعميم الديمقراطية وسلامة الحكم، بالإضافة إلى النهوض بالمرأة وحماية حقوق الأطفال والأشخاص المنتمين إلى الأقليات. وشدد العديد من المتكلمين على ضرورة تعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذه المجالات. وبالتالي فإن مسؤوليتنا هي حماية فلسفة ميثاق الأمم المتحدة، وزيادة تطوير دور هذه المنظمة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

ومسؤوليتنا أيضا هي ألا نفقد روح التعاون والالتزام على المستوى السياسي الرفيع كما تجلت في المناقشة العامة. وعلينا أن نوجه عملنا في المستقبل، في الجلسات العامة وفي اللجان الرئيسية، بطريقة تكفل تجسيدها في عملية صنع القرار. وفي الوقت الحالي، تعتمد هذه المنظمة، إلى حد حاسم، على ما نقوله أو ما نفعله. وبأيدينا أن نتفق على النوع الذي نرغب في أن تكون عليه الأمم المتحدة في المستقبل.

ختاما، أود أن أشكر جميع ممثلي الدول الأعضاء الذين شاركوا في المناقشة العامة، على تعاونهم ودعمهم لهذه الرئاسة. فهذا التعاون سمح لنا أن بالمواظبة على بدء الجلسات العامة في وقتها المحدد، واختتام المناقشة العامة في الموعد المقرر. ونجحنا في تحقيق أقصى

كما يُسعدني أن أشير إلى أنني لاحظت، أثناء الأسابيع الثلاثة الماضية، أن عدد المندوبات اللاتي شاركن في مداولاتنا كان أكبر، مما حقق تمثيلاً أكثر توازناً بين الجنسين في اجتماعاتنا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة نرغب في اختتام نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

إعلان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الممثلين أنه، فيما يتعلق بالبند ١٥٧ من جدول الأعمال، المعنون "إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات"، أعدت الأمانة العامة قائمة غير رسمية بتدابير ومقترحات تلخص الإجراءات والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام. وهذه القائمة غير الرسمية ليست متوفرة إلا باللغة الانكليزية، وقد تم توزيعها توا في قاعة الجمعية العامة.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أنها وثيقة غير رسمية، ولهذا فهي متاحة باللغة الانكليزية فقط.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.